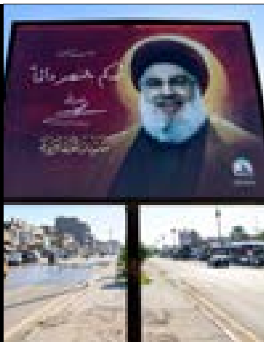
الأخبار
al-akhbar

الجمعة 22 تشرين الثاني 2024
العدد 5361 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 22 Novembre 2024 no 5361 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

www.al-akhbar.com



طوفان الأقصى

تهديدات أميركية وإسرائيلية للعراق
المقاومة ترفع جاهزيتها

10



الخيام تدافع ولا تسقط... و59 شهيداً في مجازر في بعلبك - الهرمل 3

هوكشتين عاد إلى واشنطن ولبنان ينتظر جوابه

إسرائيل «توحي» بإمكانية الصفقة 2

سابقةُ الجنائية الدولية

نتنياهو مجرم حرب

6 - 9

(ا ف ب)

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد الاستقلال

قضية اليوم

هوكشتين عاد إلى واشنطن ولبنان بانتظار جوابه

إسرائيل «توحي» بإمكانية الصفقة

عاش لبنان أمس ترقّباً في انتظار ما ستؤول إليه المفاوضات بين رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو والمبعوث الأميركي عاموس هوكشتين الذي وصل إلى تل أبيب مساء الأربعاء وغادر إلى واشنطن أمس. وفيما انتهت محادثات هوكشتين مع نتنياهو ووزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر من دون الإعلان عمّا تمّ إنجازه، قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن الموفد الأميركي سيستكمل مناقشاته مع المسؤولين الإسرائيليين، وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى أن «الخلاف الأساسي في الاقتراح الأميركي للتهدئة بين لبنان وإسرائيل يتمحور حول عضوية فريق مراقبة تنفيذ الاتفاق». وأوضحت أن «الولايات المتحدة وفرنسا سترأسان فريق مراقبة الاتفاق من دون أي اعتراضات من أي جانب على ذلك، إلا أن إسرائيل تفضّل انضمام الدول الأوروبية الجادّة إلى فريق مراقبة الاتفاق، بينما يطالب لبنان بإدراج اسم دولة عربية واحدة على الأقل». وأفادت القناة الـ12 الإسرائيلية بأنه «تمّ الاتفاق على معظم تفاصيل مقترح وقف إطلاق النار مع لبنان مع بقاء نقاط عالقة قد تفشل الاتفاق». ولفتت إلى أن «التقديرات تشير إلى أن الأسبوع المقبل سيكون حاسماً في هذا الشأن»، مشيرة إلى أن «نقطة الخلاف الرئيسية تتعلق بحرية التحرك العسكري لإسرائيل في حال حدوث خروقات من قبل حزب الله»، وإلى أن «إسرائيل تصرّ على مطلبها بتثبيت حقها في الرد على أي خرق وتطلب رسالة تعهّد جانبية من واشنطن بدعم من دول غربية». ونقلت صحيفة «معاريف» عن مصدر إسرائيلي أن «التسوية قريبة بالفعل لكنها لن تحدث غداً، ولا تزال هناك فجوات يجب معالجتها»، بينما أشار موقع «إكسيوس» إلى أنه «خلال محادثات هوكشتين في لبنان وإسرائيل، حدث تقدّم كبير نحو اتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن لا تزال هناك بعض الثغرات التي يجب سدّها». ونُقل عن مسؤولين إسرائيليين أن «هوكشتين قد يغادر تل أبيب إلى واشنطن ولا يُتوقع الإعلان عن الاتفاق قبل الأسبوع المقبل، على أن يناقش الكابينت الاتفاق من دون إجراء تصويت». بينما قال مصدر أميركي رفيع لـ «إكسيوس» إن «المفاوضات لا تزال مستمرة ونتحرك في الاتجاه الصحيح».

وفي لبنان، استمر الحذر من أن لا يستجيب نتنياهو للضغوط الأميركية، علماً أن مصادر دبلوماسية قالت إن الأنباء التي وصلت من واشنطن مساء أمس «أكّدت وجود تقدّم كبير لكنّ الأمر يحتاج إلى بعض الوقت». وأوضحت مصادر سياسية أن «لبنان يلمس ضغطاً أميركياً جدّياً على الإسرائيليين لوقف إطلاق النار، والفرصة سانحة لإسرائيل للخروج من هذه الحرب»، علماً أن «الأمور ستأخذ وقتاً، لكنّ الإيجابية التي تحدّث عنها رئيس مجلس النواب نبيه بري تستند إلى مؤشرات وإن لم تمنعه من أن يكون قلقاً، خصوصاً أن الجانب الإسرائيلي لا يؤتمن».

وعن التسريبات حول المسوّدة في الإعلام العبري بأنه «ستكون للجيش الإسرائيلي حرية الهجوم في الجنوب لمواجهة التهديدات، على أن يقدّم شكاوى للجنة الدولية حول الخروق الأخرى مثل مخازن الأسلحة وبناء الأنفاق»، وعن «منح الجيش الإسرائيلي مهلة 60 يوماً لاستكمال انسحابه من جنوب لبنان»، أكّدت مصادر سياسية أن «ما ينقله الإعلام العبري هو نقاط من مسوّدة سابقة قبل التعديلات التي وضعها لبنان والتي رفض فيها مهلة الـ 60 يوماً وأي قرار يُعطي لإسرائيل حرية الحركة»، مشيرة إلى أن الملاحظات اللبنانية «كانت متشدّدة جداً لعدم المس بسيادة لبنان وتؤكد على وقف إطلاق النار بالدرجة الأولى». واعتبرت المصادر أن «اجتماع هوكشتين مع وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس ورئيس الأركان هرتسي هاليفي، يعطي مؤشراً إيجابياً إضافياً لأنه يعني مناقشة تفاصيل تقنية تأتي عادة بعد موافقة مبدئية على وقف إطلاق النار. لكنّ الأمور بخواتيمها وقد يعمد العدو إلى تفخيخ المسوّدة لتطيير الاتفاق».

> قائد الجيش حذّر الجهات الخارجية من رفع شعار مُواجهة حزب الله في الداخل

(هيثم الموسوي)

عون: الجيش لا يستطيع مواجهة حزب الله

وفي المشهد السياسي الداخلي، فقد تبيّن أن الغضب الذي ساد بين خصوم المُقاومة من قوى سياسية وشخصيات وإعلاميين، ليس سببه فقط حصر التفاوض مع الرئيس نبيه بري، وتالياً مع حزب الله، بل يعود أيضاً إلى أن هذه القوى، فهمت من اتصالاتها مع الجانب الأميركي بأن التسوية تنحصر بتوفير مُتطلبات أمنية تخص إسرائيل، والتركيز على سحب حزب الله من جنوب الليطاني والضغط لمنع إعادة تسليحه، فيما كانت هذه القوى تأمل بأن يكون الملف الداخلي جزءاً من الصفقة، وتصرّف هؤلاء، عن قناعة أو رُبما بناءً على وعُود سابقة، بأن أي حل لوقف الحرب، سيتضمن تغييرات في تركيبة السلطة في لبنان. وقد تبيّن لبعض من التقاهم هوكشتين بأن الأخير لا يهتم كثيراً بالوقوف على رأيهم، وأنه يعتبر أن مهمته محصورة في التوصل إلى اتفاق «مع الجهة القادرة على تحقيق وقف الحرب، أي حزب الله». ولأن التحاور مباشرة مع الحزب غير مُتاح، فهو يعتبر التفاوض مع الرئيس بري الوسيلة الوحيدة، «الموثوقة والفعّالة» للوصول إلى اتفاق مع الحزب.

واللافت، على ذمة «شخصية سيادية»، أن بعض المسؤولين الغربيين كانوا أكثر صراحة في الحديث عن الوضع، إذ نقلت عن أحد المسؤولين الأجانب قوله: «يبدو أن أصدقاءنا اللبنانيين لا يفهمون حقيقة ما يجري على الأرض، وأنهم صدّقوا بأن حزب الله انهار، ولا يريدون الاعتراف بأن الحزب استفاق من الضربات القاسية التي تلقّاها، وأن قدراته القتالية ظاهرة للعيان في المُواجهات، والجيش الإسرائيلي يعترف بذلك».

وبحسب الشخصية نفسها، فإن المسؤول الأجنبي، قال إن «إسرائيل نفسها خفّضت سقف مطالبها، وهي تُريد الآن ضمان عدم عودة حزب الله بمسلحيه إلى حدودها، لكنها لا تعتبر أنها قادرة أو معنية بتدمير الحزب». وتُضيف الرواية أن المسؤول الأجنبي قال إن «القضاء على حزب الله ليس مهمة إسرائيل ولا أميركا ولا أحد في العالم، بل هي مهمة اللبنانيين، وعلى القوى السياسية، معرفة أن عدم قدرتها على خلق بيئة شعبية كبيرة ضد حزب الله، في مُقابل تماسك بيئة حزب الله، وثبات نبيه بري إلى جانبها، وحياد وليد جنبلاط، والتعاطف عند آخرين، كل ذلك، جعل العالم يُقارب المسألة بطريقة مُختلفة».

والأهم في ما تنقله هذه الشخصية إشارة المسؤول الأجنبي إلى دور الجيش اللبناني، إذ لفت إلى أن «قائد الجيش العماد جوزف عون حذّر الجهات الخارجية من رفع شعار مُواجهة حزب الله في الداخل»، وهو أوضح أن «الجيش غير راغب وغير قادر على هذه المهمة». كما حذّر «من أي مُحاولة لدفع الجيش إلى مواجهة مع حزب الله، لأن ذلك سيؤدي إلى فتنة كبيرة وإلى حالات تمرد وربما انشقاقات داخل الجيش نفسه، وقيادة الجيش ليست معنية بتنفيذ أمر هدفه مصلحة إسرائيل».

يُشار هنا إلى أن النائب السابق وليد جنبلاط، أبلغ جهات غربية وأخرى عربية بأن موقفه لا يجب أن يُقرأ دفاعاً عن حزب الله، لكنه موقف واقعي، وقال جنبلاط: «لا يتوهمنّ أحد، في لبنان أو الخارج، بأننا سنقوم بما عجزت أميركا وإسرائيل عن القيام به».

وكان الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة قال أمام مقرّبين منه إن «أي لبناني يُفكر في أنه قادر على تنفيذ ما عجزت إسرائيل وأميركا عن تحقيقه، يكون جاهلاً بالسياسة، ويُريد جرّ البلاد إلى فتنة»، مشيراً إلى أن «الاستراتيجية الدفاعية هي مدخل لسحب سلاح المقاومة».

(الأخبار)

تقرير

المعترضون على التفاوض هل يريدون استمرار الحرب؟

ندى أيوب

لوهلةٍ يبدو نواب لبنانيون وكأنهم يفضّلون استمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان على التوصّل إلى اتفاقٍ لوقفِ إطلاق النار على يد رئيسٍ مجلس النواب نبيه بري، أي بالتفاوض غير المباشر مع حزب الله. وما كثرة المؤتمرات الصحافية، وإصدار البيانات، ورفع الصوت على الشاشات اعتراضاً على حصر التفاوض ببري وحزب الله، إلا انعكاسٌ لخيبة الأمل الثانية لهذا الفريق بأنّ قيادة المقاومة طرف أساسي على طاولة المفاوضات بينما هم خارجها، بعدما تجسّدت النكسة الأولى بسقوط رهانهم على هزيمة حزب الله وانتهاء المقاومة.

ببساطةٍ شديدة، فاوض الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين الفريق المعنيّ مباشرة بالحرب، أي المقاومة، الجهة التي تقاتل على الأرض بوجه العدو الإسرائيلي، وطالما أنّها ليست جهة نظامية، فللمقاومة حرّية تفويض منٍ تشاء لإدارة عملية التفاوض نيابةً عنها. وبالتالي، أيّ صفةٍ وأيّ دورٍ لـ«الشلّة» المُعترضة يخوّلانها أن تكونً جزءاً من التفاوض؟ حجّتهم أنّهم نواب يمثّلون إرادةً شعبية، وإن تمّ صرف النظر عن حجم الأصوات الهزيلة التي أوصلت بعضهم إلى سدّة البرلمان، لكن أيّ وزنٍ يمثّل هؤلاء في المعادلة السياسية. الطامة، أن طرح هذا الفريق، يقضي، بحث اتفاق وقف إطلاق النار في مجلس نوابٍ غير موحّد في النظرة حيال إسرائيل، ولا حيال الحرب، ولا حيال سلاح حزب الله، وفي الأصل حول فكرة الكفاح المسلّح. وتالياً، يريد هؤلاء تعليق المفاوضات إلى حين اتفاق المجلس النيابي بكل تناقضاته حول الملف الخلافي الأساسي الذي يقسم البلد عَمودياً، ثم تقديم إجابة للوسيط الأميركي لينقلها إلى العدو! هذه هي الترجمة العملية لما طالب به النواب المعترضون على التفاوض. وتقنياً هناك استحالة لذلك في ظل الظروف الاستثنائية التي تفرض الخوض في عملية التفاوض بموقف لبناني محدّد في أسرع وقت. أما سياسياً ففي الطرح الكثير من التهريج السياسي والسطحية في تسجيل الاعتراض.

في الشكل، يمكن أنّ نتخيّل، الـ128 نائباً، الذين يحوّلون جلسات المناقشة والتصويت على الموازنة العامة مثلاً إلى مهزلةٍ تشبه أي شيء ما عدا ممارسة العمل السياسي. السّاذج فقط يصدّق أنّ الحملة هدفها احترام الدستور، في حين أن المبتغى تكريس نقاش داخل قبة البرلمان حول جدوى معاداةً إسرائيل، بما أن بعضهم ليست لديه مشكلة معها، وحول اشتراط نزع سلاح المقاومة مقدمةً لأي اتفاق ينهي الحرب. والمفارقة أنّ هذا الفريقً الذي لم يعتبر الحرب حرباً إسرائيلية على لبنان بل على حزب الله، والمناطق المحسوبة عليه، وتصرّف على أن ما يحدث لا يعنيه، يريد اليوم أن تكون له كلمته في التفاوض، مفترضاً أنّه جدير بالثقة لدى الفريق الآخر.

دستورياً، فإن رئيس مجلس النواب لا يناقش اتفاقاً جديداً، إنما آليات تنفيذية للقرار الأممي 1701 المُقرّ عام 2006. وجلّ ما يحدث مفاوضات غير مباشرة، للتوافق على مجموعة إجراءات معيّنة لزوم تنفيذ القرار. وهو ما لا يُعدّ حتى اتفاقية دوليةً كي يُناقش في البرلمان. إضافةً إلى أنّه، بغياب رئيس الجمهورية، انتقلت صلاحياته بحكم المادة (52) من الدستور إلى رئيس الحكومة الذي هو في أجواء التفاوض، ومثله أقطاب أساسيون كرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والنائب السابق وليد جنبلاط.

تقرير

الخيام تدافع ولا تسقط

واصل جيش العدو تركيز هجومه البرّي في الأيام الأخيرة على محورين رئيسيّين، باتجاه مدينة الخيام في القطاع الشرقي، وبلدتي شمع - البياضة في القطاع الغربي. ورغم أن المحور الغربي أخذ زخماً عسكرياً كبيراً خلال الأسبوعين الماضيين، إلا أن القوات الإسرائيلية هناك تتقدّم ببطء شديد، وسط خسائر واضحة، وعدم القدرة على السيطرة على القرى والمرتفعات الحاكمة، بل الاكتفاء بالتواجد في المناطق المفتوحة وفي الوديان والأحراج وعند أطراف القرى، فيما تعمد إلى نسف المنازل التي تصل إليها. وكشفت المقاومة، أمس، روايتها حول مقتل جنود من «لواء غولاني» وعالم الآثار الصهيوني زئيف إيرليخ، إضافة إلى إصابة رئيس أركان اللواء، بنيران المقاومة. وقالت المقاومة إن مجاهديها رصدوا أولَ أمس تسلّل قوّة من جيش العدو الإسرائيلي إلى أحد المنازل في الجهة الغربيّة من بلدة طيرحرفا. ففتح المقاومون النار على المنزل الذي تحصّنت فيه القوّة، واستهدفوا المنزل بالأسلحة المباشرة، ما أدّى إلى تدمير أجزاء منه على القوّة. بعد ذلك، حاولت قوّة من جيش العدو مدعومة بآلية مدرّعة التقدّم لإخلاء الإصابات، فتمّ استهدافها، ما أدّى إلى تدميرها. وكان العدو اعترف، مساءً، بعد الحادثة بساعات، بسقوط 4 قتلى وعدد من الجرحى، فيما تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيليّة مقتل 6 جنود في الكمين. ومن بين القتلى عالم الآثار الذي كان بصحبة القوة، بهدف «التعرّف إلى المنطقة». وقد أعدّت قيادة المنطقة الشمالية في جيش العدو لائحة اتّهامية بحقّ رئيس أركان «لواء غولاني» العقيد يؤاف ياروم، على خلفية اتهامه بـ«التقصير والتهاون بحياة الجنود في قضية العالم الجيولوجي»، علماً أن ضبّاط «غولاني» كانوا قد اتهموا قائد لوائهم الجنرال يائير بلاي بـ«سوء الإدارة» الذي تسبّب بارتفاع كبير في عدد قتلى اللواء (أكثر من 110 في غزّة ولبنان). ويُعتبر «غولاني» عمود قوات النخبة التي تقود العملية البرية في الجنوب، وتخبّطه واختلاله، يعرّضان كامل العملية البرية للخطر والفشل.

أما في المحور الشرقي، باتجاه مدينة الخيام، فتكافح قوات العدو لتحقيق اختراقات حقيقية في دفاعات المقاومة، بما يسمح لها بالوصول إلى قلب المدينة. ويوم أمس، واصل المقاومون التصدّي لمحاولات قوات العدو إحداث اختراق من الأحياء الشرقية للمدينة، باتجاه وسطها، وترافق ذلك مع حملة قصف مدفعي وغارات جوّية لم تتوقّف منذ يومين إلى 3 أيام تقريباً. وصباحاً، تراجعت عدة دبّابات إسرائيلية، من الأطراف الشرقية باتجاه منطقة وطى الخيام، ثمّ العمرا القريبة من الحدود مع فلسطين المحتلة. وفي حين شهدت الجبهة تراجعاً في حدّة المواجهات خلال ساعات النهار، عادت قوات العدو واستقدمت الدبّابات التي كانت قد انسحبت صباحاً، وأعادت استعدادها للتقدم شرقي المدينة. وفي المقابل، استهدفت المقاومة تحشدات العدو في محيط الخيام، بصليات صاروخية، نحو 10 مرّات. كما شنّت هجمات بالمُسيّرات المفخّخة على تجمّعات العدو، شرق المدينة، بشكل مباشر. كما عمد العدو إلى استهداف منطقة الخردلي بغارة جوية عنيفة، ما أدّى إلى قطع الطريق الرئيسي الذي يربط القطاع الشرقي في المنطقة الحدودية، بمنطقة النبطية. كما قصفت مدفعية العدو محيط سراي مدينة مرجعيون، وبلدة راشيا الفخار، والبلدات المحيطة، في محاولة لقطع الطرقات التي توصل إلى الخيام وعزلها عن محيطها.

إلى ذلك، هاجمت المقاومة قاعدة شراغا (قيادة غولاني) شمالي مدينة عكا، بصليةٍ صاروخية، مرّتين. كما شنّت هجوماً جويّاً بسرب من المُسيّرات على قاعدة حيفا البحرِيّة. واستهدف المقاومون موقع الإنذار المُبكّر (يسرائيلي) على قمّة جبل الشيخ في الجولان، للمرة الأولى، بصليةٍ صاروخيّة. وفي إطار سلسلة «عمليّات خيبر» استهدف المقاومون، للمرة الأولى أيضاً، قاعدة حتسور الجوّية (جناح جوي رئيسي يحتوي على تشكيل استطلاع مؤهّل وأسراب من الطائرات الحربية - 150 كم عن الحدود) شرقي مدينة أشدود، بصليةٍ من الصواريخ النوعية.

(الأخبار)

> يواصل العدو تركيزه على محورَي الخيام وشمع - البياضة، فيما تراجعت عملياته في بنت جبيل

59 شهيداً في بعلبك - الهرمل

بعد أيام من الهدوء الحذر، كثّف العدو الإسرائيلي بدءاً من عصر أمس اعتداءاته على قرى البقاعين الأوسط والشمالي، بدأت بغارة على أعالي بلدة الصوانية - يونين شمال مدينة بعلبك، لتكرّ بعدها سبحة الاعتداءات بغارات متلاحقة على بيوت المدنيين في عدد من البلدات، من بينها مقنة حيث استشهد خمسة أفراد من عائلة واحدة من آل المقداد وجرود نحلة وبريتال حيث سقط شهيدان، والسفري ويونين (مجدداً) وبيت شاما وبوداي والطيبة حيث وقع عدد من الجرحى بعضهم في حال خطرة، فيما سقط 5 شهداء في بلدة فلاوى - بوداي، وثمانية شهداء على الأقل معظمهم نساء وأطفال في محلة عمشكي في أعالي بعلبك، واجهت فرق الإنقاذ صعوبة في انتشالهم. وسقط شهيد وعدد من الجرحى في منزل أغار عليه طيران العدو في بلدة حوش الرافقة. أما المجزرة الكبرى فقد ارتكبها العدو في نبحا في البقاع الشمالي، حيث سقط 12 شهيداً، وسط ترجيحات بارتفاع العدد إلى 15. ولاحقاً وسّع العدو غاراته فاستهدف محلة جرماش عند الحدود اللبنانية - السورية. وأعلن محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر أن الحصيلة غير النهائية للشهداء في المنطقة وصلت إلى 59.

آثار القصف على الضاحية الجنوبية (أ ف ب)

تقرير

كيف تشارك «اليونيفل» في العدوان؟

آمال خليل

(علي حشيشو)

في «عقر دار» «اليونيفل»، يتوغّل جنود الاحتلال الإسرائيلي من قرى يارين والضهيرة وعلما الشعب باتجاه الجبين وشيحين وطيرحرفا وشمع. يدمّرون الأحياء السكنية، قصفاً وتفجيراً وتجريفاً، في المربع الذي يضم أكبر تجمع لمراكز «اليونيفل» من الضهيرة وعلما إلى شمع والمنصوري، وعلى مرأى من المقر العام للقيادة الأممية وراداراتها المتأهبة لرصد صواريخ ومُسيّرات المقاومة وإسقاطها. في الشكل، تبرّر الأمم المتحدة حيادها بأنها أيضاً ضحية للاعتداءات الإسرائيلية، شأنها شأن المدنيين الذين تقبض مليارات الدولارات لحمايتهم. لكنها في الواقع تشارك في العدوان بشكل غير مباشر، مع تسخير رادارات مركز قيادة القطاع الغربي والوحدة الإيطالية في شمع لرصد تحركات المقاومين! ففي الأيام الماضية ومع بدء محاولة تقدم القوات المعادية نحو البياضة، وجّهت قيادة المركز الكشافات الضوئية ليلاً باتجاه الأحراج والأودية الواقعة جنوبي البياضة لناحية شمع وطيرحرفا والناقورة. وبحسب مصدر عسكري «يواجه جنود العدو صعوبة في التقدم في الأحراج الكثيفة والأودية الوعرة التي يحفظها أبناء الأرض ويجيدون الدفاع عنها، فتأتي الإضاءة الليلية والرادارات لتساهم في كشف تحركاتهم». وإلى ذلك «تجمّع جنود العدو في محيط المركز للاحتماء به من صليات صواريخ المقاومة ورشاشاتها ونصبوا قبالة المركز بطاريات مدفعية لقصف بلدات ساحل صور». رغم ذلك، اكتفت «اليونيفل» ببيان استنكار رصاص الاشتباكات المتبادل بين المقاومين والعدو الذي طاول مركزها.

وفي القطاع الأوسط، تسعى الوحدة الفرنسية للعب دور فعّال لصالح العدوان. فعلى خلاف برنامجها العادي في أيام السلم، دبّ النشاط بين الفرنسيين وجنود قوة الاحتياط الخاصة في قاعدة برج قلاويه تحديداً، لطلب القيام بدوريات مكثّفة في بلدات بنت جبيل رغم ما تشهده من غارات وقصف. ورغم رفض قيادة جنوب الليطاني في الجيش اللبناني طلباتها، قامت بدوريات مداهمة لمواقع يشتبه بأنها للمقاومة، فضلاً عن الدور الفعّال الذي يلعبه الرادار الفرنسي منذ ما قبل العدوان الأخير في رصد مواقع إطلاق الصواريخ والمُسيّرات باتجاه فلسطين المحتلة.

يوماً بعد يوم، تبدو بعض وحدات «اليونيفل» مستعجلة لبدء تطبيق صلاحيات لم يقرّها مجلس الأمن بعد، فيما تغفل عن تطبيق مبدأ حماية المدنيين الذي يشكّل أحد أبرز مندرجات القرار 1701. وفي منطقة عملياتها، تُسجل بشكل يومي، مجازر بحق المدنيين العزّل. وهي سلوكيات تعزز مخاوف الجنوبيين من مستقبل العلاقة بينهم وبين «حفظة السلام»، في ظل التلويح بزيادة عديدها.

تقرير

المقاومة تقضي على «باحث أرض إسرائيل» وتختم بالشمع الأحمر مسيرة قائد «غولاني»

بيروت حمود

«حدث صعب جداً في الشمال. صلّوا لأجلهم». لم تكن الصرخة التي أطلقتها مواقع المستوطنين هذه المرّة بسبب سقوط مُسيّرة على قاعدة للجيش أو على خلفية معركة في المناطق التي زعم جيش الاحتلال مراراً أنه «انتهى من تطهير البنى التحتيّة فيها»، ولا مواجهة من مسافة صفر بين الجنود الإسرائيليين ومقاتلي حزب الله.
الواقعة هذه المرّة مختلفة كليّاً، مع تسلّل المستوطن زئيف إيرليخ (71 عاماً)، للبحث عن «دليل» يرتبط بأسطورة «سبطي آشر وبنيامين» التوراتيّة التي تزعم أن «حدود المملكة اليهودية امتدّت إلى صيدا». وهي الأسطورة ذاتها التي ترتكز عليها أوهام التيار المسياني الصهيوني بالاستيطان في لبنان. غير أن «باحث أرض إسرائيل»، ومؤسس مدرسة «سديه عوفراه»، ومؤلّف سلسلة كتب «شومرون وبنيامين»، و«أبحاث يهودا والسامرة»، قتله حرّاس الجنوب، ليعود ويُقبر مع أحلامه في مستوطنة «عوفراه» في الضفة الغربية المحتلة.
قُتل إيرليخ مع الرقيب غور كَهتي فيما أصيب رئيس هيئة لواء «غولاني» المُقدّم في الاحتياط يوآف يورام بجروح متوسطة، بعد تسلّلهم إلى أحد المواقع في الجنوب بحثاً عن آثار تاريخية يُزعم ارتباطها بـ«المملكة اليهودية»، وهو ما سيكون محور تحقيق يجريه جيش العدو، ويتوقّع أن يحمّل يورام مسؤولية تسلل إيرليخ كـ«مدني» لم يكن ينبغي السماح له بدخول منطقة عمليات حربيّة.
وفيما فتحت الشرطة العسكرية تحقيقاً حول دخول «الباحث» إلى المنطقة على أن ترفع النتائج إلى النيابة العسكرية، عيّن رئيس هيئة الأركان هرتسي هليفي فريق خبراء لـ«فحص وتعزيز الثقافة العسكرية» والتأكد من «الحفاظ على الانضباط العملياتي، وقواعد السلوك والمعايير في وحدات الجيش». ويعمل الفريق بالتوازي مع تحقيق يجريه قائد القيادة الشمالية اللواء أوري غوردين الذي سيقدّم توصياته إلى هليفي خلال أسبوعين.
الحادثة وقعت وفقاً لموقع «واينت» بعد ظهر الأربعاء في نقطة «عميقة نسبياً» من العملية البرية التي يشنّها جيش الاحتلال. فقد «وصل ياروم إلى النقطة التي قُتل فيها عنصر من لواء غولاني بداية الأسبوع، والتي تُعتبر تحت سيطرة الجيش منذ ذلك الحين، وكان برفقته إيرليخ المسلّح بسلاح شخصي، ويرتدي زياً عسكرياً ودرعاً». وبدأ الاثنان يرافقهما كَهتي بمسح حصن قديم قرب مسجد (لم يُذكر في أيّ قرية) فوق إحدى التلال حيث كان مقاتلان من المقاومة بانتظارهم، وأطلقا النار عليهم من مسافة قريبة. ورغم أن الجيش يدّعي أن إيرليخ دخل كـ«مدني»، لفت شقيق القتيل إلى أنه «خلافاً لادّعاءات المتحدث باسم الجيش، قبل دخوله إلى لبنان تمّ تجنيده ومعاملته كجندي في الجيش. بدليل أن من نقل إلينا خبر مقتله هو الدائرة المسؤولة عن التبليغ في الجيش».
أمّا بالنسبة إلى قائد غولاني، ياروم، فهو الآن في صلب تحقيق عسكري ومن المحتمل أن يُحمّل المسؤولية ويُعزل من منصبه بسبب «التداعيات الخطيرة للحادث». وهكذا عملياً، تكون المقاومة قد ختمت مسيرته العسكرية بـ«الشمع الأحمر»، بعدما قاد قبل «غولاني»، ألوية «شومرون» و«ألكسندروني» وشغل منصب نائب قائد «الفرقة 36» في الجيش.
وبالعودة إلى إيرليخ فقد وُلد في عام 1953، والده يسرائيل إيرليخ من «حسيدي سوختشوف»، وهو تيار ديني أسّسه حاخامات يهود عام 1870. تتلمذ إيرليخ الابن في مؤسسات الصهيونية الدينية، ونشأ في «يشيفاة هكوتيل» في القدس. تخرّج من الجامعة العبرية في القدس، ويحمل درجات أكاديمية مختلفة في «تاريخ شعب إسرائيل». خدم في الجيش ضابطاً في المشاة، وأصيب في حرب «يوم الغفران». وبين عامي 1988 و1991 تجنّد للخدمة الدائمة بصفة ضابط مخابرات في ساحة الضفة، خلال الانتفاضة الأولى، وفي عام 1989 أصيب بنيران مقاومين فلسطينيين. وقد كتب عشرات المقالات خصوصاً في صحيفة «ماكور ريشونة»- لسان حال التيار الصهيوني الديني. وعمل مُرشداً في موضوع «يهودا والسامرة» (الاسم التوراتي للضفة الغربية) في «معهد لندر»، ومحاضراً في كلّيّة «مورشيت يعكوف - أوروت إسرائيل». أقام علاقات وطيدة بضباط في الجيش أتاحوا له زيارة مواقع أثرية وتاريخية في الضفة الغربية التي يُعد الوصول إليها صعباً، بعضها في مناطق «أ» التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.
إلى ذلك، اعتبر وزير الثقافة محمد وسام المرتضى أن مقتل ايرليخ «في اليوم التالي لصدور قرار منظمة اليونسكو بمنح قلعة شمع الحماية المعزّزة ضد العدوان الإسرائيلي بناءً على طلب وزارة الثقافة اللبنانية، يُمثّل انتهاكًا صارخًا لقرار اليونسكو، ويُعبّر عن العنجهية الإسرائيلية التي لا تقيم وزنًا للمجتمع الدولي ومنظّماته ومواثيقه وقوانينه». ولفت إلى أن «الغاية المعلنة من دخول هذا الجندي المزوّر إلى مقام النبي شمعون في بلدة شمع، وهي البحث عن أدلة تاريخية مرتبطة بأرض إسرائيل، تؤكّدُ مرة أخرى الطبيعة التوسّعية العدوانية لهذا الكيان الذي لن يكتفي باحتلال فلسطين أرضًا وتاريخًا وتراثًا، بل يسعى أيضًا إلى احتلال لبنان أرضًا وتاريخًا وتراثًا».

> تسلّل إلى الجنوب بحثاً عن آثار تاريخية يُزعم ارتباطها بـ«المملكة اليهودية» الممتدّة إلى صيدا

«عالم الآثار» الصهيوني الذي قضى في بلدة شمع

تقرير

خسائر «مجتمع الشمال»: تأخّر الإعمار سيجمّد الاقتصاد طويلاً

تشير تقديرات سلطة الضرائب الإسرائيلية إلى أن حجم الأضرار المباشرة وغير المباشرة في 82 بلدة قريبة من الحدود اللبنانية، منذ بداية الحرب، يصل إلى أكثر من 5 مليارات شيكل (1,35 مليار دولار)، وأن هذا المبلغ سيرتفع في حال عدم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع لبنان. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن حجم الأضرار المباشرة يبلغ 1,5 مليار شيكل، وهي الأضرار التي لحقت بمنازل وشقق ومصانع ومركبات وأراض زراعية وبنية تحتية للبيوت ومبان عامة كالمدارس وروضات الأطفال ومكاتب ومعدّات، وبشبكتي الكهرباء والماء وغيرهما. فيما يصل حجم الأضرار غير المباشرة إلى نحو 4 مليارات شيكل، ستزيد كلما استمرت الحرب، وتشمل الخسائر ومنع الأرباح في المصالح التجارية والأراضي الزراعية إثر تضررها بسبب توقفها عن العمل أو تراجع مداخيلها.
ونقلت الصحيفة عن مدير صندوق التعويضات في سلطة الضرائب، أمير دهان، قوله إنه تمّ دفع ملياري شيكل حتى اليوم تعويضات لمصالح تجارية وأفراد في المنطقة الشمالية بسبب أضرار الحرب. وبلغت كلفة الأضرار المباشرة وغير المباشرة في هضبة الجولان المحتل ربع مليار شيكل، دُفعت، وفق الصحيفة، للمتضررين من إطلاق صواريخ ومُسيّرات من لبنان وسوريا والعراق. ودفعت ضريبة الأملاك 1,25 مليار شيكل تعويضات لمتضررين في بلدات في جنوب الكيان، خصوصاً في منطقة «غلاف غزة».
ولحقت أضرار كبيرة بممتلكات في وسط البلاد. وتبيّن بعد تقديم دعاوى تعويضات أن صاروخاً واحداً سقط في مدينة هود هشارون ألحق أضرارا بحوالي 2000 شقة، وسقط صاروخ آخر في شمال تل أبيب ألحق أضراراً بكلفة 50 مليون شيكل.
ويُنقل عن خبراء قولهم إن 50% من الموظفين والعمال متوقفون حالياً عن العمل. فيما المشكلة الكبيرة في قطاع الزراعة حيث الإنتاج الكبير، إضافة إلى شلل تام في قطاع السياحة في مناطق الشمال. ويلفت هؤلاء إلى أن إقرار وزارة الصناعة صرف نحو 5 مليارات شيكل (دُفع منها ملياران فقط) لا يعالج المشكلة، إذ إن أرقام البطالة ترتفع بشكل مذهل في كل الشمال، بما في ذلك حيفا وطبريا وصفد. كما تسبّبت الحرب في إقفال مصانع كثيرة قريبة من الحدود، فيما منع توقف شركات شحن عالمية عن الشحن عبر المطار وتوقف العمل في مرفأ إيلات والضغط على مرفأ حيفا، وصول الكثير من المواد الأولية، ما أثّر على عملية الإنتاج.
ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن خبراء اقتصاديين أن هناك مشكلة مستجدة في القطاع الزراعي، خصوصاً في المناطق البعيدة نسبياً عن الحدود، كون نسبة العمال الذين يحضرون إلى العمل لا تتجاوز 50%، وهم يعملون بتقطّع نتيجة صفارات الإنذار وسقوط القذائف والصواريخ والمُسيّرات، إضافة إلى أن أعمالاً في أكثر من 27 مستوطنة توقّفت تماماً بعدما طلب حزب الله من سكانها المغادرة قبل ثلاثة أسابيع.
وكشف أحد الخبراء أن تركيز حزب الله على قصف المؤسسات العاملة في قطاع الأمن والصناعات العسكرية تسبّب في إقفال العديد منها، ودفع الجيش إلى إخلاء ثكنات وقواعد. فقد تعرّضت مصانع تابعة لشركات «البت» و«رافاييل» و«عداسا» لضربات مباشرة من مُسيّرات حزب الله، وتقرر إقفالها ونقل أعمالها إلى مراكز جديدة سرية في وسط البلاد، بعد الاستغناء عن نحو 200 من العاملين فيها، علماً أنها تستوعب أكثر من 650 عاملاً وموظفاً.
وسجّل سوق العقارات تراجعاً كبيراً خلال الشهر الأخير، وباتت هناك منازل كثيرة معروضة للإيجار بأسعار زهيدة، في غياب أي طلب على شراء العقارات في كل مناطق الشمال، علماً أن المطوّرين يراهنون على انتعاش بعد توقف إطلاق النار، إذ تواجه نحو 12 ألف عائلة مشكلة السكن بعد تهدّم منازلها أو تعرضها لأضرار كبيرة بسبب صواريخ حزب الله. وقد تطول فترة انتظار هؤلاء حتى إعادة الإعمار أكثر من سنة ونصف سنة، ما يجعل هؤلاء بحاجة إلى منازل بديلة عن الفنادق التي يقيمون فيها في مناطق بعيدة عن الشمال.

بعد قصف المقاومة في كريات شمونة (أ ف ب)

الحاجة إلى العرب

يشار إلى أنه خلال المقابلات مع أصحاب الأعمال الإسرائيليين الذين تضرروا في مناطق الشمال، تحدّثوا عن «الحاجة إلى تعاون مشترك مع العرب» في تلك المناطق. والجدير ذكره أن مناطق الشمال تضم كتلة سكانية تبلغ أكثر من مليوني شخص، بينهم نحو 850 ألف عربي يشكلون قوة كبيرة من قطاع الأعمال والإنتاج، وكتلة كبيرة من المستهلكين.

(الأخبار)

تقرير

أكلاف الإنترنت للتعليم «بسيطة»

فؤاد بزي

حتى لو انتهت الحرب في القريب العاجل، لن تتمكن المدارس الرسمية، سواء المعتمدة كمراكز نزوح، أو الموجودة في مناطق تعرّضت للقصف، من إعادة فتح أبوابها واستكمال العام الدراسي بشكل حضوري مباشرةً. هذا ما تشي به حركة وزارتَي الاتصالات والتربية. قبل يومين، انطلق توزيع باقات الإنترنت المجانية على تلامذة وأساتذة المدارس الرسمية. وخلال الأسبوع الجاري، وصلت رسائل نصية على هواتف 130 ألفاً و255 تلميذاً ومعلّماً في القطاع الرسمي، تفيدهم بأنه جرى تفعيل باقة إنترنت مجانية شهرية حجمها 20 جيغابيت، على أن تُجدّد بشكل تلقائي ومجاني ومن دون تحديد سقف للمدّة الزمنية للتجديد طوال فترة التعليم عن بُعد، ما يعني بأنّ مدّة التعليم عن بُعد ستطول.
وبحسب بيان وزارة الاتصالات، ستؤمن خدمة الإنترنت عبر شبكتَي الهواتف الخلوية «ألفا وتاتش» لتلامذة وأساتذة المدارس الرسمية، إنّما من دون أن تشمل الجامعة اللبنانية حتى اللحظة. فوزارة الاتصالات تلقت من وزارة التربية طلبات محدّدة بالمدارس والثانويات الرسمية على شكل «لوائح مطبوعة ومختومة»، وفقاً للبيان. ولكنّ ستكون الباقة المجانية محدودة الاستخدام بتطبيق واحد، وهي منصّة «مايكروسوفت تيمز» التعليمية. وستحدّد ساعات استخدام هذه الباقة من السابعة والنصف صباحاً حتى الواحدة والنصف من بعد الظهر.
من جهتها، أكّدت مصادر وزارة الاتصالات جهوزية شركتَي الاتصالات الخلوية «ألفا وتاتش» لتشغيل «الإنترنت التعليمي». ولفتت إلى أنّ «كلفة الباقات المجانية المخصّصة للأساتذة والتلامذة بسيطة»، وبالتالي «ستتكفل وزارة الاتصالات بتغطيتها المادية، ولن تلجأ إلى المنظمات الدولية للتمويل». لكن هل ستتمكن شبكات الخلوي من تحمل الضغط الكبير على الإنترنت، وخاصةً أنّ تركز النازحين، وبالتالي التلامذة والأساتذة، هو في بيروت وقضاءَي الشوف وعاليه بشكل أساسي، وفقاً لتقرير منظمة الهجرة العالمية؟ وتطمئن مصادر وزارة الاتصالات إلى قدرة الشبكة على التحمل، وتشير إلى أنّ «حجم استهلاك الإنترنت لن يتغيّر، فتلامذة المدارس الرسمية يتعلّمون الآن أونلاين». كما أنّ «ساعات التعلّم بعيدة عن ساعات الذروة في استخدام الإنترنت، والتي تبدأ من أوقات ما بعد الظهر وتمتد إلى ساعات المساء».
من جهة ثانية، يذكر أنّ منظمة اليونيسف المعنيّة مباشرةً من بين المنظمات الدولية بقطاع التعليم، طلبت 8,5 ملايين دولار كـ«حاجات عاجلة» في مؤتمر باريس بغية تغطية الحاجات التعليمية. تمّ تأمين 63% من المبلغ، أي 5,34 ملايين دولار. وهذه الأموال من المفترض صرفها لتأمين العملية التعليمية لـ 200 ألف تلميذ، وفقاً لتقرير اليونيسف الصادر منتصف تشرين الثاني الجاري. ولكن لم يظهر شيء من أموال اليونيسف على تعليم اللبنانيين سوى جزء يسير. إذ أمّنت فعلاً لوزارة التربية بعضاً من متطلّبات عملية التعليم عن بعد. ففي مطلع الأسبوع الجاري، أُبلغ أساتذة المدارس الرسمية والتلامذة بتشغيل حسابات خاصة على منصة «مايكروسوفت تيمز» التعليمية، وهي حسابات غير مجانية. ووصلت على هواتفهم رسائل من منظمة اليونيسف لإعلامهم باسم المستخدم، والرقم السري الخاصَّين بكلّ حساب.

> وصلت رسائل نصيّة على هواتف 130 ألفاً و255 تلميذاً ومعلّماً في القطاع الرسمي

تقرير

المستعان بهم في «الرسمي» رهينة تمويل الـ«يونيسف»

فاتن الحاج

يبدأ، الإثنين المقبل، تسجيل التلامذة السوريين في دوام بعد الظهر، وفق مذكرة أصدرها أمس وزير التربية، عباس الحلبي، منع فيها الاستعانة بأيّ موجّه تربوي في المدرسة، ما يعني الاستغناء عن أكثر من 400 مرشد وقطع أرزاقهم، في وقت بقيت فيه الاستعانة بالمعلمين في دوام قبل الظهر رهناً بالإدارات وحاجات المدارس والثانويات الرسمية، بعد خفض الحصص التعليمية نتيجة التحوّل إلى التعليم «أونلاين».
وكان المستعان بهم بعد الظهر قد انتظروا المذكرة، وهم عاتبون على تخلّي الدولة عنهم في أحلك الظروف، وعدم الالتفات إليهم ولا حتى بمساعدة عينية، وخصوصاً أنهم لم يتقاضوا من الـ«يونيسف» دولاراً واحداً طوال الأشهر الستّة الماضية، فيما «الوزارة لا تضغط على المنظمة الدولية لمساعدتنا في استحصال الحقوق، لأنها ببساطة تخشى أن توقف اليونيسف تمويل مشاريعها التربوية الأخرى»، وفق أحد الأساتذة المستعان بهم.
المدير العام للتربية بالتكليف، عماد الأشقر ربط، في مقابلة تلفزيونية، بدء دوام بعد الظهر بالتمويل الدولي الذي تتولّاه اليونيسف، مشيراً إلى أن الوزارة «لم تحصل هذا العام على قرش واحد، إن على مستوى تعليم السوريين، أو على مستوى دعم الخطة التربوية للاستجابة للحالة الطارئة». ولفت إلى أن عدد التلامذة السوريين انخفض من 150 ألفاً إلى 110 آلاف، بعد عودة بعضهم إلى سوريا. ونفض الأشقر يد الوزارة من أي التزامات تجاه المعلمين المستعان بهم، بحجة أنهم يقبضون من المنظمة الدولية ويوقّعون في كل عام تعهداً بإبراء ذمة الوزارة والدولة من أيّ مستحقات تجاههم. إلا أن المستعان بهم لا يبرمون عقوداً مع الـ«يونيسف»، بل تبرمها الوزارة مع المنظمة، ما يبقي الأساتذة ضائعين بين الجهتين.
وكان المستعان بهم قبل الظهر وبعده، بخلاف زملائهم المتعاقدين الرسميين وفي الملاك، قد حرموا من الحوافز أو بدل الإنتاجية في فصل الصيف بقرار من الـ«يونيسف» على خلفية «لا أجر بلا عمل»، فيما تقاضى المستعان بهم على حساب صناديق المدارس بدل الإنتاجية. أما المستعان بهم قبل الظهر فليس في حوزتهم أيّ داتا عن مصير مستحقاتهم لهذا العام حتى لو حالف الحظ بعضهم وحصلوا على بعض ساعات تعليم، لأن المستحقات مرتبطة بالتمويل الذي لم يأت بعد من الـ«يونيسف». والمطلب الأساسي لهذه الفئة من المستعان بهم توقيع عقود رسمية مع الدولة، ما يضفي شرعية على عملهم فلا يصبحون رهينة أيّ جهة، ولا سيما المنظمات الدولية، وفصل بدل الإنتاجية عن أجر الساعة، في وقت يجري فيه التداول بأن البدلين سيكونان مدموجين ببدل واحد بقيمة 12 دولاراً.
ويقول رئيس لجنة الأساتذة المستعان بهم في التعليم الثانوي، فادي شحادة، إن هذه الفئة هي الأكثر تضرراً من الأزمة، وكان على الدولة أن تتعاطى معهم أسوة بزملائهم المتعاقدين في هذه الظروف الاستثنائية، مؤكداً أهمية تمثيل لجان المستعان بهم في المفاوضات بين الوزارة والـ«يونيسف».

تقرير

إرباك إداري في المعاهد المهنية أين يتسجّل الطلاب ومن يدفع؟

رامح حميّة

يجمع معظم مديري المدارس والمعاهد المهنية على ضبابية انطلاقة العام الدراسي. لا إجابات واضحة ومقنعة لدى وزارة التربية بعد أسبوعين على تسجيل الطلاب عبر الموقع الإلكتروني وبدء التعليم بواسطة تطبيق «واتساب». إذ يواجه مديرو المعاهد حالة من الإرباك لجهة تسجيل الطلاب في أكثر من معهد وفي أكثر من اختصاص، ما يشكل عبئاً عليهم في إنجاز اللوائح الاسمية والبرامج وحتى في فتح صفوف دراسية، وتأمين العدد الكافي من الطلاب.
ويقول مدير أحد المعاهد إن الحرب اندلعت قبل إنجاز الأعمال الإدارية لينطلق العام الدراسي في ظل خطة تربوية غير واضحة المعالم. فالطلاب غير مسجلين بالطرق الإدارية والقانونية الصحيحة، و«اقتصر التسجيل عبر رابط إلكتروني حددته الوزارة، لذلك نجد طلاباً تسجلوا في معهدنا وفي معاهد أخرى، وحتى في ثانويات رسمية، ويتلقون دروساً عبر التعليم الأونلاين، والسؤال أين سيتسجل هؤلاء بعد انتهاء الحرب، وكيف سيتم استيفاء الرسوم منهم في ظل الوضع المتأزم للنازحين؟».
فيما اعتبر مدير معهد آخر أن «التريث هو الخيار الأفضل، باعتبار أن تنظيم أمور التسجيل واستيفاء الرسوم لن يتمّا اليوم في ظل الحرب والتعليم عن بعد، فقد وضعنا برامج للصفوف والاختصاصات، وبدأنا بالدروس أونلاين، بعد التدقيق بأسماء الطلاب، ولن نرفع لوائح اسمية إلى وزارة التربية، إلا بعد حضور الطلاب وذويهم ودفع الرسوم المتوجبة، وفق تعاميم مديرية التعليم المهني والتقني»، مشيراً إلى «أننا لن نتحمل كمديرين أيّ مسؤوليات مالية تجاه المحاسبة خلال هذه الفترة».
وتعود خشية المديرين من الواقع الإداري المربك إلى أن رسوم التسجيل في المعاهد المهنية ارتفعت العام الماضي مقارنة بالتعليم الأكاديمي، فإذا كانت رسوم التعليم الأساسي الرسمي قد ألغيت، وأبقي على 50 دولاراً للتعليم الثانوي الرسمي، فإن رسوم التسجيل في التعليم المهني تراوح بين 100 و150 دولاراً، وهي مبالغ عجزت عن دفعها بعض العائلات، العام الماضي، فكيف اليوم؟ وبحسب مدير أحد المعاهد، فإن المبلغ يشكل عبئاً على أهالي الطلاب في فترة النزوح والحرب وحتى بعد عودة النازحين بالنظر الى تردّي أوضاعهم المعيشية والحياتية وعجزهم حتى عن العودة الى منازلهم المدمرة.
من جهته، يلفت مدير إحدى الثانويات الرسمية الى أن تسجيل الطلاب عبر الموقع الإلكتروني لا يتجاوز «حفظ حق الطالب في التسجيل للعام الدراسي الحالي، وأن الرسوم لن تستوفى حالياً بسبب النزوح»، داعياً وزارة التربية إلى تمديد مهلة تقديم اللوائح الاسمية الى حين انتهاء الحرب وحضور الطلاب والتسجيل ودفع الرسوم.
مصادر تربوية مطّلعة تقول إن تسجيل الطلاب يمرّ اليوم بمرحلة أولى وستخضع لاحقاً لمرحلة أخرى من التدقيق وفق خطة تسجيل واضحة بحسب تعاميم ستصدر في الأيام المقبلة، سواء بانتهاء الحرب أو استمرارها، مشيرة إلى أن انطلاق العام الدراسي والتعليم عن بعد كان أحد السبل الضرورية للظهور أمام الجهات المانحة بأن التعليم قد بدأ في لبنان. أما التلميذ الذي تسجّل في ثانويّتين أو معهدين ويتابع دروسه ما بين الأونلاين والحضوري، فسيتم تسجيله ودفع رسومه في ثانويته أو معهده الأمّ الذي سينتهي به المطاف أخيراً.

على الغلاف

«الجنائية الدولية» تحكم بضميرها

نتنياهو وغالانت مجرما حرب

أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في «المحكمة الجنائية الدولية»، بالإجماع، أوامر اعتقال بحقّ كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، في المدة الواقعة ما بين الثامن من تشرين الأول 2023 وحتى الـ20 من أيار 2024، وهو اليوم الذي قدّم فيه المدعي العام الدولي، كريم خان، طلبات إصدار مذكّرات الاعتقال.

لم تتمكّن الدائرة الأولى في «الجنائية» من تحديد ما إذا كانت جميع عناصر جريمة الإبادة الجماعية قد استوفيت

ورغم أن تلك المذكّرات تصنّف على أنها «سرّية»، وذلك لحماية الشهود وضمان سَير التحقيقات، إلا أن المحكمة قرّرت الكشف عن المعلومات الواردة أدناه، «لأن السلوك المماثل للسلوك الذي تناولته مذكّرة الاعتقال، يبدو أنه مستمرّ». وعلاوة على ما تقدّم، ترى المحكمة أن من مصلحة الضحايا وأُسرهم أن يتمّ إعلامهم بوجود مذكّرات الاعتقال.

في البداية، اعتبرت المحكمة أن السلوك المزعوم لنتنياهو وغالانت يقع ضمن اختصاصها، فيما أشارت الدائرة التمهيدية الأولى إلى أنها قرّرت، في وقت سابق، أن اختصاص «الجنائية» في هذه الحالة، يمتدّ إلى غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي ما يتعلّق بالجرائم، وجدت الدائرة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو، المولود في الـ21 من تشرين الأول 1949، وغالانت، المولود في الثامن من تشرين الثاني 1958، يتحمّلان المسؤولية الجنائية عن الجرائم التالية، باعتبارهما مشاركَين مع آخرين في ارتكاب الأفعال التالية: جريمة الحرب المتمثّلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب؛ والجرائم ضدّ الإنسانية المتمثّلة في القتل والاضطهاد وغيرهما من الأفعال اللاإنسانية. كما وجدت الدائرة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وغالانت يتحمّلان المسؤولية الجنائية عن جريمة الحرب المتمثّلة في توجيه هجوم متعمّد ضدّ السكان المدنيين.

المحكمة الجنائية الدولية تصدر أوامر توقيف بحق نتنياهو وغالانت (أ ف ب)

تفصيل الجرائم

وجدت الدائرة أن القانون المتعلّق بالصراع المسلّح غير الدولي، ينطبق على القتال بين إسرائيل و«حماس»، وأن السلوك المزعوم لنتنياهو وغالانت يتعلّق بأنشطة الهيئات الحكومية الإسرائيلية، والقوات المسلحة، ضدّ السكان المدنيين في فلسطين، وبشكل أكثر تحديداً المدنيين في قطاع غزة. وبالتالي، يتّصل الأمر بالعلاقة بين طرفين في نزاع مسلّح دولي، وأيضاً بالعلاقة بين قوة الاحتلال والسكان في الأراضي المحتلة. ولهذه الأسباب، وفي ما يتعلّق بجرائم الحرب، وجدت الدائرة أنه من المناسب إصدار أوامر الاعتقال، وفقاً لـ«قانون النزاع المسلح الدولي». وبحسب الدائرة، فإن الجرائم المزعومة ضدّ الإنسانية كانت جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضدّ السكان المدنيين في غزة، فيما رأت أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن كلا الفردَين حرما عمداً وعن علم، السكان المدنيين في غزة من أشياء لا غنى عنها لبقائهم، بما فيها الغذاء والماء والأدوية والإمدادات الطبية، فضلاً عن الوقود والكهرباء، وذلك ما بين الـ8 من تشرين الأول 2023، والـ20 من أيار 2024 على الأقل.

ويستند هذا الاستنتاج إلى دور نتنياهو وغالانت في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وفشلهما في تسهيل الإغاثة بكل الوسائل المتاحة لها. ووفقاً للدائرة، أدى سلوكهما إلى تعطيل قدرة المنظمات الإنسانية على توفير الغذاء والسلع الأساسية الأخرى للسكان المحتاجين في غزة. كما كان للقيود المذكورة أعلاه، إلى جانب قطع الكهرباء وتقليص إمدادات الوقود، تأثير شديد على توفُّر المياه في غزة وقدرة المستشفيات على تقديم الرعاية الطبية.

ولاحظت الدائرة أن القرارات التي تسمح أو تزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة، كانت مشروطة في كثير من الأحيان، فيما لم يتمّ اتخاذها للوفاء بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي، أو لضمان تزويد السكان المدنيين في غزة بالسلع التي يحتاجونها بشكل كافٍ. وفي الواقع، كانت هذه الإجراءات استجابة لضغوط المجتمع الدولي، أو طلبات من الولايات المتحدة الأميركية. وفي جميع الأحوال، لم تكن الزيادات في المساعدات الإنسانية كافية لتحسين قدرة السكان على الوصول إلى السلع الأساسية.

وعلاوة على ذلك، وجدت الدائرة أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه لا يمكن تحديد أيّ حاجة عسكرية واضحة أو مبرّر آخر، بموجب القانون الإنساني الدولي، للقيود المفروضة على وصول عمليات الإغاثة الإنسانية. ورغم التحذيرات والمناشدات التي وجّهها، من بين جهات أخرى، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، والدول والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، في شأن الوضع الإنساني في غزة، لم يتم السماح إلّا بالحدّ الأدنى من المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نظرت الدائرة في مدّة الحرمان المطوّلة، وبيان نتنياهو الذي يربط بين وقف السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية وأهداف الحرب. ولذا، وجدت أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن «السيد نتنياهو والسيد غالانت يتحمّلان المسؤولية الجنائية عن جريمة الحرب المتمثّلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب».

كذلك، خلصت إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نقص الغذاء والماء والكهرباء والوقود والإمدادات الطبية المحددة، خلق ظروفاً معيشية من شأنها أن تؤدي إلى تدمير جزء من السكان المدنيين في غزة، ممّا أدى إلى وفاة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بسبب سوء التغذية والجفاف.

وعلى أساس المواد التي قدّمتها النيابة العامة، والتي تغطّي المدّة حتى الـ20 من أيار 2024، لم تتمكّن الدائرة من تحديد ما إذا كانت جميع عناصر جريمة الإبادة الجماعية قد استوفيت. ومع هذا، وجدت أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن جريمة ضد الإنسانية قد ارتُكبت. بالإضافة إلى ذلك، وعبر الحدّ أو منع الإمدادات الطبية والأدوية - عن عمد - من دخول غزة، وخاصة أدوية التخدير وأجهزته، فإن المتهمَين مسؤولان أيضاً عن إلحاق معاناة شديدة، عبر أفعال لا إنسانية، بأشخاص يحتاجون إلى العلاج. إذ أُجبر الأطباء على إجراء عمليات جراحية لأشخاص (من بينهم أطفال) مصابين، وبتر أطراف، من دون تخدير. كما أُجبروا على استخدام وسائل غير ملائمة وغير آمنة لتخدير المرضى، ما تسبب في آلام ومعاناة شديدة لهؤلاء الأشخاص، وهو ما يرقى إلى مستوى الجريمة ضدّ الإنسانية. أيضاً، وجدت الدائرة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن السلوك المذكور أعلاه حرَم جزءاً كبيراً من السكان المدنيين في غزة من حقوقهم الأساسية، بما يشمل الحق في الحياة والصحة، فيما استُهدف السكان على أساس سياسي و/ أو قومي.

وخلصت الدائرة إلى أن نتنياهو وغالانت يتحمّلان المسؤولية الجنائية عن جريمة الحرب المتمثّلة في توجيه هجمات عمداً ضدّ السكان المدنيين في غزة. وفي هذا الصدد، وجدت أن المواد التي قدّمتها النيابة العامة لم تسمح لها بالتوصّل إلى نتائج إلّا في شأن حادثتَين يمكن اعتبارهما هجمات عمدية ضدّ المدنيين. كما أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وغالانت، رغم وجود تدابير متاحة لهما لمنع أو قمع ارتكاب الجرائم أو ضمان إحالة الأمر إلى السلطات المختصة، فشلا في القيام بذلك.

(الأخبار)

الخلفية القانونية للقرار

- في الأول من كانون الثاني 2015، قدَّمت دولة فلسطين إعلاناً بموجب المادة 12(3) من «نظام روما» بقبول اختصاص المحكمة، منذ الـ13 من حزيران 2014.
- في الثاني من كانون الثاني 2015، انضمّت دولة فلسطين إلى «نظام روما»، بإيداع وثيقة انضمامها لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ودخل «نظام روما» حيّز النفاذ بالنسبة إلى دولة فلسطين، في الأول من نيسان 2015.
- في الـ22 من أيار 2018، وبموجب المادتين 13 (أ) و14 من «نظام روما»، أحالت دولة فلسطين إلى المدعي العام، الوضع القائم منذ 13 حزيران 2014، من دون تحديد تاريخ انتهاء.
- في الثالث من آذار 2021، أعلن المدعي العام فتح التحقيق في الوضع في دولة فلسطين. وقد جاء ذلك في أعقاب قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في الخامس من شباط 2021، بأن المحكمة يمكن أن تمارس اختصاصها الجنائي في الحالة، وبغالبية الأصوات، وبأن النطاق الإقليمي لهذه الولاية يمتدّ إلى غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- في الـ17 من تشرين الثاني 2023، تلقّى مكتب المدعي العام إحالة أخرى في شأن الحالة في دولة فلسطين من جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي.
- وفي الـ18 من كانون الثاني 2024، قدّمت جمهورية تشيلي والدولة المتحدة المكسيكية إحالة إضافية إلى المدعي العام في ما يتعلّق بالحالة في دولة فلسطين.

المحكمة ترفض «طلبات» إسرائيل

حكمت الدائرة في طلبَين قدّمتهما إسرائيل في الـ26 من أيلول 2024: في الطلب الأول، طعنت إسرائيل في سلطة المحكمة على الوضع في دولة فلسطين بشكل عام، وعلى المواطنين الإسرائيليين بشكل أكثر تحديداً، على أساس المادة 19(2) من النظام الأساسي؛ وفي الطلب الثاني، طلبت إسرائيل من الدائرة أن تأمر الادعاء بتقديم إشعار جديد ببدء التحقيق إلى سلطاتها بموجب المادة 18(1) من النظام الأساسي. كما طلبت من الدائرة وقف أيّ إجراءات أمام المحكمة في الحالة ذات الصلة، بما في ذلك النظر في طلبات إصدار أوامر اعتقال بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، والتي قدّمتها النيابة العامة، في الـ20 من أيار 2024.

وفي ما يتعلّق بالتحدّي الأول، لاحظت الدائرة أن قبول إسرائيل لاختصاص المحكمة ليس مطلوباً، حيث يمكن الأخير ممارسة اختصاصها على أساس الاختصاص الإقليمي لفلسطين، كما حدّدته الدائرة التمهيدية الأولى في تشكيل سابق. وعلاوة على ذلك، اعتبرت الدائرة أنه بموجب المادة 19(1) من النظام الأساسي، لا يحقّ للدول الطعن في اختصاص المحكمة بموجب المادة 19(2) قبل إصدار أمر الاعتقال. وبالتالي، فإن تحدّي إسرائيل سابق لأوانه. وهذا لا يمس بأيّ تحديات مستقبلية محتملة لاختصاص المحكمة و/ أو قبول أيّ قضية معينة. كما رفضت الدائرة طلب إسرائيل بموجب المادة 18(1) من النظام الأساسي، وأشارت إلى أن الادعاء أخطر إسرائيل ببدء التحقيق في عام 2021. وفي ذلك الوقت، ورغم طلب التوضيح من جانب الادعاء، اختارت إسرائيل عدم متابعة أيّ طلب لتأجيل التحقيق. وعلاوة على ما تقدم، اعتبرت الدائرة أن معايير التحقيق في الموقف ظلّت كما هي، وبالتالي، لم تكن هناك حاجة إلى إخطار جديد لدولة إسرائيل. وفي ضوء المذكور أعلاه، وجد القضاة أنه لا يوجد سبب لوقف النظر في طلبات أوامر الاعتقال.

كيف تُنفَّذ أوامر التوقيف؟

تبلّغ "المحكمة الجنائية الدولية"، الدول الـ124 التي وقّعت على إعلان روما الأساسي، ومنظمة "الإنتربول"، بصدور أوامر التوقيف عن الدائرة التمهيدية في المحكمة بحق نتنياهو وغالانت. وعليه، ستكون هذه الدول ملزمة قانونياً بتوقيفهما، إذا مرّا بأراضيها أو بمياهها الإقليمية.

هل صدر قرار اتهامي بحق نتنياهو وغالانت؟

لم يصدر قرار اتهامي أو ما يُسمى بمذكّرة تتضمّن التهم بحق نتنياهو وغالانت حتى اليوم؛ إذ إن المحكمة تعتبرهما مشتبهاً بهما وليسا متهمين. ولكن بعد توقيفهما وإحالتهما إلى المدعي العام الدولي، كريم خان، لاستجوابهما، يمكن أن يصدر المدعي العام قراراً اتهامياً بحقّهما، ويحيله إلى الدائرة التمهيدية لتصديقه.

كيف يتم إبلاغ الأوامر؟

لا تقوم المحكمة بتبليغ المشتبه بهما، نتنياهو وغالانت، بالمذكّرة؛ إذ إن نصّ أمر التوقيف يبقى سرّياً. وبما أن إسرائيل لم توقّع على "نظام روما" ليجري إبلاغها بالأوامر، فمن المفترض أن يصل البلاغ إلى نتنياهو وغالانت من طريق الإنتربول.

هل ثمة آلية للطعن؟

لا يمكن أن يطعن نتنياهو وغالانت وفريق الدفاع عنهما في الأمر الصادر عن المحكمة بتوقيفهما، بل يمكنهما الطعن في اختصاص المحكمة وصلاحيتها للنظر في القضية بالأصل. وكانت بريطانيا قد طعنت في الاختصاص بالفعل، لكنّ الدائرة التمهيدية ردّت طعنها. وإذ يُتوقّع أن تقدّم إسرائيل طعناً مماثلاً، فمن المنتظر أن يردّه القضاة كذلك.

تعريف المحكمة

أُنشئت "المحكمة الجنائية الدولية" عام 2002 في لاهاي (هولندا)، وهي تضم الدول الـ124 الموقّعة على "نظام روما الأساسي" الذي يحدّد اختصاص المحكمة. ويشمل الاختصاص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الاعتداء وجريمة الإبادة الجماعية. وعُرفت "الجنائية الدولية" باسم "محكمة أفريقيا" في بعض الأوساط، لأنّ غالبية القضايا التي تنظر فيها تتعلق بدول أفريقيا. وكانت المحكمة قد أصدرت أوامر توقيف بحق الرئيس السوداني، عمر البشير، عام 2009، وبحق الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عام 2023. ولم تُنفّذ هذه الأوامر حتى اليوم.

ترحيب فلسطيني بالقرار «التاريخي»

هستيريا في إسرائيل: كيف نُدان؟!

على الرغم من مماطلة قضاة «الدائرة التمهيدية» في «المحكمة الجنائية الدولية»، في إصدار مذكرتَي الاعتقال بحق رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ووزير حربه السابق، يوآف غالانت، لستة أشهر بعد رفع المذكّرة من قِبل المدّعي العام الدولي، كريم خان، في 20 أيار، والذي جاء بدوره بعد سبعة أشهر من تمادي العدو الإسرائيلي في ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، جاء وقع قرار القضاة إصدار أمرَي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، أمس، مدوّياً.

وفيما أتى هذا القرار معاكساً للضغوط التي مارستها دول غربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فضلاً عن حملات الضغوط «السرية» التي فعّلتها الحكومة الإسرائيلية إلى جانب عدة أدوات للحؤول دونه - حسبما أشارت إليه صحف غربية وإسرائيلية في وقت سابق -، يُعَد حكم «الجنائية» بذاته انقلاباً تاريخياً على «النظام الدولي» القائم على الاستنسابية والانتقائية. ومن شأن ذلك أن يعمّق الخلافات بين مكوّنات الغرب نفسه، الذي يعتمد على استخدام «القواعد» التي وضعها «الرجل الأبيض» في الولايات المتحدة، والغرب عموماً، لخدمة مصالحه وحمايتها.

والواقع أن المحكمة ذاتها، التي تعتمد على «ميثاق روما الأساسي» منطلقاً لها، لا تتمتع بسلطات تنفيذية، ولا توجد لديها شرطة لتنفيذ أوامر الاعتقال، غير أن جميع الدول الموقّعة على الميثاق المشار إليه، معنية بتنفيذ قراراتها، علماً أن تلك الدول تبلغ 124، ومن ضمنها جميع الدول الأوروبية تقريباً (43 دولة)، وأكثر من نصف الدول الأفريقية (33 دولة)، ودول أميركا الجنوبية، وأستراليا، وكندا، فيما الولايات المتحدة والهند والصين ليست أعضاء في الاتفاقية. وبالتالي، فإن أيّ رحلة يقوم بها نتنياهو أو غالانت إلى إحدى الدول الأعضاء قد تعرّضهما لخطر الاعتقال.

وأثار قرار المحكمة عاصفة من ردود الفعل في الكيان، وسط وحدة في الموقف بين الائتلاف الحكومي والمعارضة، ومخاوف تحدّثت عنها «القناة الـ13» العبرية لدى جيش العدو، من أن يؤدي قرار «الجنائية» إلى إصدار مذكّرات اعتقال بحق قادة عسكريين ومقاتلين. ومن جهته، غزل نتنياهو البيان الصادر عن مكتبه، على جري العادة، على منوال «معاداة السامية» الذي لطالما كان سيفاً سليطاً يرفعه الكيان الإسرائيلي وداعموه في وجه كل من ينتقد الإجرام الإسرائيلي في الغرب. وقال نتنياهو إن «القرار المعادي للسامية الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية يمكن مقارنته بمحاكمة دريفوس، وسينتهي بالطريقة نفسها»، في إشارة إلى قضية النقيب اليهودي ألفريد دريفوس الذي دينَ بالخيانة في القرن التاسع عشر في فرنسا. وبدوره، اعتبر غالانت أن القرار الصادر بحقه يشكّل «سابقة خطيرة ضد الحق في الدفاع عن النفس والحرب الأخلاقية، ويشجع الإرهاب القاتل». وأضاف أن القرار يساوي بين «دولة إسرائيل» و«قادة حماس» الذين وصفهم بـ«القتلة». ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، بدوره، أمر الاعتقال بـ«العبثي»، قائلاً إن «هذه لحظة سوداء للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فقدت فيها الأخيرة كل شرعية لوجودها ونشاطها. وإن المحكمة أداة سياسية في خدمة العناصر الأكثر تطرفاً الذين يعملون على تقويض السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط».

أما وزير مالية الاحتلال، بتسلئيل سموتريتش، فرأى أنه على الكيان «مقاطعة محكمة العدل الدولية، واتخاذ قرارات حاسمة ضد كل من شارك في الدعوى، وأولهم الفلسطينيون». وبالمثل، علّق وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، على القرار الذي رأى فيه أنه «معاداة للسامية الحديثة تحت ستار العدالة»، معتبراً أن الرد على ذلك «هو فرض السيادة على جميع أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) والاستيطان في جميع أنحاء البلاد». كما دعا إلى قطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية التي وصفها بـ«الإرهابية» إلى جانب فرض العقوبات عليها. كذلك، علّق الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، على القرار بأنه «يوم مظلم على العدالة والإنسانية»، متهماً المحكمة بالتحيّز إلى جانب «الإرهاب والشر»، وبأنها حوّلت العدالة الدولية إلى «مادة للسخرية الدولية».

في المقابل، رحّبت حركة «حماس» بالقرار، معتبرة إياه خطوة «تاريخية مهمة». وقالت الحركة، في بيان، إن «هذه الخطوة (...) تشكّل سابقة تاريخية مهمة، وتصحيحاً لمسار طويل من الظلم التاريخي لشعبنا»، من دون الإشارة إلى أمر الاعتقال الذي أصدرته المحكمة بحق القائد العسكري للحركة، محمد الضيف، باعتباره مساواة متهافتة بين الجلاد والضحية. ودعت «حماس» «كل الدول حول العالم إلى التعاون مع المحكمة في جلب مجرمي الحرب الصهاينة، نتنياهو وغالانت، والعمل فوراً لوقف جرائم الإبادة بحق المدنيين العزّل في قطاع غزة».

من جهتها، أصدرت السلطة الفلسطينية، بياناً رحّبت فيه بالقرار الذي «يعيد الأمل والثقة في القانون الدولي ومؤسساته، وفي أهمية العدالة والمساءلة وملاحقة مجرمي الحرب». واللافت أنها فيما طالبت «جميع الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية وفي الأمم المتحدة بتنفيذ قرار المحكمة وتسليم المجرمين للقضاء الدولي»، فهي شدّدت على «ضرورة تنفيذ سياسة قطع الاتصال واللقاءات مع المطلوبين الدوليين نتنياهو وغالانت».

وبدا غياب تفاعل عدد من الدول العربية مع القرار، لافتاً، في الوقت الذي دعا فيه وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، «المجتمع الدولي» إلى عدم الانتقائية في قبول القرارات الدولية. وقال إن «هذه مؤسسة دولية، ثمة التزام باحترام قراراتها من كل الدول الأعضاء فيها»، مشيراً إلى أن «الشعب الفلسطيني يستحق العدالة، المؤسسات القانونية وُجدت لتحاسب ولتلبي متطلبات العدالة، وبالتالي لا بد من التعامل مع هذا القرار باحترام». أما إقليمياً، فوصف وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، إصدار أوامر الاعتقال بأنه «مرحلة بالغة الأهمية». وكتب فيدان على منصة «إكس»: «هذا القرار هو مرحلة بالغة الأهمية بهدف إحالة المسؤولين الإسرائيليين الذين ارتكبوا إبادة بحق الفلسطينيين أمام القضاء».

(الأخبار)

على الغلاف

قبول أوروبي بالقرار... وتعهد بالتنفيذ
«شعلة المساءلة» تغضب أميركا: لا لمعاقبة إسرائيل

خضر خروبي

بعد ساعات من عرقلة الولايات المتحدة إصدار قرار في «مجلس الأمن الدولي» يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، جاء إعلان «المحكمة الجنائية الدولية» إصدار أمرَي توقيف بحقّ رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير حربه السابق يوآف غالانت، بشبهة ارتكابهما جرائم حرب، من بينها استخدام التجويع كسلاح ضد الفلسطينيين، ليعاكس أهواء الحلف الأميركي - الإسرائيلي. ولاقى هذا الإعلان ترحيب الأمم المتحدة، التي شددت، على لسان المقررة الأممية المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا ألبانيز، على ضرورة «العمل معاً لدعم قرار المحكمة الجنائية الدولية بخصوص مذكرتَي الاعتقال، والحفاظ على شعلة المساءلة مشتعلة»، مع العلم أن القرار سبقته تهديدات وضغوط تعرّض لها المدعي العام للمحكمة، كريم خان، من قبل واشنطن وتل أبيب وبعض العواصم الأوروبية، بسبب طلبه من قضاة «الجنائية الدولية»، بدءاً من شهر أيار الفائت، استكمال إجراءات ملاحقة الرجلين، على خلفية عدة اتهامات، من بينها ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» في غزة.

في المقابل، وعلى غرار مواقف كل من مسؤولي حكومة نتنياهو، ومعارضيها على حد سواء، والذين تخندقوا في موقع التنديد بما صدر عن «الجنائية الدولية»، جاءت المواقف الصادرة في الولايات المتحدة، سواء عن الإدارة الديموقراطية المنتهية ولايتها، أو عن أبرز وجوه الجمهوريين المتأهبين للإمساك بزمام البيت الأبيض والكونغرس بمجلسَيه، خلال الشهرين المقبلين. إذ فور شيوع الأنباء عن صدور الأوامر، سارع الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى انتقاد المحكمة، مجدّداً دعمه لما وصفه بـ«حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». كذلك، نقلت وسائل إعلام أميركية عن متحدث باسم مجلس الأمن القومي، تأكيده عدم اعتراف واشنطن باختصاص المحكمة، بينما توعّد مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، مايكل والتز، بـ«رد قوي» على ما سمّاه «تحيّز الجنائية الدولية المعادي للسامية»، بحلول موعد تسلّم الرئيس الفائز لمنصبه، في كانون الثاني المقبل. ورأى والتز أن المحكمة لا تتمتع بأي مصداقية، زاعماً أن إسرائيل «دافعت بشكل قانوني عن شعبها وحدودها ضد الإرهابيين». بدوره، وصف السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، إعلان المحكمة بـ«المزحة الخطيرة»، معتبراً أنّه «حان الوقت الآن لمجلس الشيوخ الأميركي للتحرك ومعاقبة هذه الهيئة غير المسؤولة».

ومن جانبه، رفض «البنتاغون» أوامر الاعتقال، زاعماً أنه «ليس لدينا تقييم قانونى حول الإجراءات الإسرائيلية فى غزة، لكننا نرفض قرار الجنائية الدولية». وعلى المنوال نفسه، أعلن المتحدث باسم «البيت الأبيض»، جون كيربي، رفض بلاده للقرار، معرباً، في تصريحات صحافية، عن «القلق» إزاء ما سمّاه «اندفاع المدعي العام للمحكمة إلى إصدار أوامر اعتقال، وإزاء الأخطاء الإجرائية التي أدت إلى القرار». وأضاف أن «الولايات المتحدة كانت واضحة بأن المحكمة الجنائية الدولية ليست لها ولاية قضائية على هذه المسألة، ونحن نناقش الخطوات التالية بالتنسيق مع الشركاء، بما في ذلك إسرائيل».

على أن موقف حلفاء واشنطن الأوروبيين بدا أكثر توازناً نسبياً، وهو ما عزّز الإشارات حول عزلة الموقف الأميركي، على خلفية انحيازه الصارخ لإسرائيل، ودعمه المستمر لحربها على غزة. فمن جهته، أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، كريستوف لوموان، إلى أنّ ردّ فعل بلاده على تلك الأوامر سيكون متوافقاً مع مبادئ المحكمة، من دون أن يوضح ما إذا كانت باريس ستعتقل نتنياهو إذا ما وطئ أراضيها، بدعوى أنّ الإجابة عن هذا السؤال «معقّدة» من الناحية القانونية، فيما قال نائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل، إن أحكام «المحكمة الجنائية الدولية» ليست سياسية ويجب تنفيذها.

ومن بين المواقف الأوروبية الأكثر انسجاماً مع ما أدلى به بوريل، ما صدر عن كل من بروكسل وأمستردام وروما، إذ شددت نائبة رئيس الحكومة البلجيكية، بيترا دي سوتر، عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، على أنّه «يتعين على أوروبا أن تمتثل (لمضمون مذكرتَي الاعتقال)، وتفرض عقوبات اقتصادية، وأن تعلّق اتفاقية الشراكة مع إسرائيل»،

> بارث إيدي، إن «المحكمة الجنائية تقوم بدور حاسم في ضمان المساءلة عن الجرائم ولديّ ثقة أنها ستمضي قدماً»

مضيفة أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن تمرّ من دون عقاب. أما وزير الخارجية الهولندي، كاسبار فيلدكامب، فأكد «(أننا) سنعتقل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عند مجيئه إلى هولندا»، وأن بلاده «لن تجري بعد الآن اتصالات غير ضرورية مع نتنياهو. ومن جهته، قال وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاجاني، إن بلاده ستدرس مع حلفائها كيفية تفسير القرار، معرباً عن دعم بلاده لإجراءات المحكمة التي ينبغي «أن تلعب دوراً قانونياً لا سياسياً». واتفق موقف كل من السويد والنروج على أنهما ملزمتان بالتعاون مع «الجنائية الدولية» بموجب «نظام روما»، وبالتالي سيتعيّن عليهما تنفيذ أمر الاعتقال. وأكدت وزيرة خارجية السويد، ماريا مالمر ستنيرجارد، أن أوامر الاعتقال «قرار مستقل» للمحكمة، لافتة إلى دعم بلادها «مع الاتحاد الأوروبي العمل المهم للجنائية الدولية، وحماية استقلاليتها ونزاهتها»، فيما قال وزير الخارجية النرويجي، إسبن -- إنسرت:



من تظاهرة أمام مكاتب فرع السفارة الأميركية في تل أبيب تطالب بوقف الإبادة في غزة (أ ف ب)

أول قرار ضد شخصيات من «العالم الحر»: الغرب «يكتشف» ازدواجيته

خضر خروبي

توقّفت صحيفة «الغارديان» عند إدانة المسؤولين الأميركيين للقرار الصادر عن «المحكمة الجنائية الدولية»، واضعة ذلك في سياق سياسة «ازدواجية المعايير» التي لطالما دأبت عليها واشنطن، مذكّرة بأنّ الإدارة الأميركية الحالية كانت رحّبت، في عام 2023، بقرار مماثل صادر عن المحكمة نفسها بحق الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. وأشارت الصحيفة البريطانية إلى واقع المواجهة القانونية بين المحكمة وكيان الاحتلال، لافتة إلى أنّ «رفض إقرار إسرائيل، من جهتها، بصلاحية المحكمة في ملاحقة قادتها لكونها طرفاً غير موقّع على اتفاقية روما لعام 1998 (أسوة بالولايات المتحدة)، على الرغم من تقدمها في مناسبتين بدفوع قانونية (أمام المحكمة) تزعم أنها تقوّض الاتهامات الموجّهة إليها، يقابله إصرار الجنائية الدولية على أن رفض تل أبيب الانضمام إلى الاتفاقية، وبالتالي رفضها الخضوع لأحكامها، ليس عنصراً ضرورياً يعتدّ به» في هذا الخصوص. واعتبرت «الغارديان» أنّ «القرار قد يزيد الضغط الخارجي الذي يُمارَس على بنيامين نتنياهو، لحثّه على وقف الحرب في غزة»، خصوصاً أنّ الرئيس الأميركي، جو بايدن، سبق أن اتّهمه في العلن بعدم بذل الجهد الكافي لوقف إطلاق النار في القطاع. ومع ذلك، رأت الصحيفة أنّ القرار قد «يعزز الموقف السياسي لنتنياهو في الداخل على المدى القصير، بالنظر إلى أنّ معظم الإسرائيليين يرفضون الإقرار باختصاص الجنائية الدولية (ضد إسرائيل)، ويعدّونه بمثابة تدخل في شؤونهم الداخلية».

أما صحيفة «الإندبندنت»، فاعتبرت أنّ ما بَدَرَ عن المحكمة يُعدّ «تصعيداً في المسار القانوني» الذي باتت ترتبه الحرب على القادة الإسرائيليين. وأشارت إلى ما قد ينجم عن هذا التصعيد من «تفاقم للعزلة (الدبلوماسية)» لنتنياهو ومسؤولين آخرين في حكومته، مع تحولهم إلى «مشتبه فيهم ومطلوبين دولياً». وذكّرت بتحذيرات سابقة للأمم المتحدة ومنظمات إغاثية من «تفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية» في غزة بسبب الإجراءات الإسرائيلية، ومن جملتها رفض السماح لـ27 قافلة إغاثية من أصل 31، في الفترة الواقعة بين الأول والثامن عشر من الشهر الجاري، بالدخول إلى المناطق المحاصرة في شمال القطاع، فضلاً عن شبهات حول مسؤولية الجانب الإسرائيلي عن تعرض 109 من شاحنات الإمداد الإغاثي لغزة، نهاية الأسبوع الماضي، للسطو، على نحو جعل من القطاع «بيئة يستحيل العمل فيها»، في ظل «افتقارها الكامل إلى مظاهر الإدارة المدنية» وفق المفوّض العام لـ«الأونروا»، فيليب لازاريني. وأوضحت الصحيفة البريطانية أنّ افتقار «المحكمة الجنائية الدولية» إلى سلطة شرطية تتيح لها تنفيذ أوامر الاعتقال، يجعل أي احتمالات لمحاكمة نتنياهو أو غالانت في لاهاي مستبعدة، مستعرضةً سوابق في هذا الخصوص، وأبرزها قيام الرئيس الروسي، المطلوب بموجب مذكّرة اعتقال من المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا، بزيارة منغوليا أخيراً، من دون تعرّضه للاعتقال، رغم كون الأخيرة إحدى الدول الـ124 الموقّعة على «اتفاقية روما».

> اعتبرت صحيفة «الإندبندنت» أن ما بدر عن المحكمة يعدّ «تصعيداً في المسار القانوني»

وفي الاتجاه نفسه، أوضح موقع «ميدل ايست آي» أنّ الدول الموقّعة على «اتفاقية روما»، ومن بينها معظم بلدان الاتحاد الأوروبي، سوف يتعيّن عليها اعتقال المطلوبين (غالانت ونتنياهو) فور تواجدهما على أراضيها، وتسليمهما لـ«المحكمة الجنائية الدولية» لعدم إمكانية محاكمتهما غيابياً»، مستدركة بأن قرارات المحكمة المذكورة « تفتقر إلى أدوات التنفيذ القسري، لكونها تتعلق أساساً بـ(مدى) تعاون الدول الأعضاء في الاتفاقية لتنفيذ إجراءات اعتقال وتسليم المشتبه فيهم».

وفي معرض تعليقه على القرار الذي يُعد «سابقة في تاريخ المحكمة على مدى 22 عاماً من إنشائها، لكونه الأول بحق قيادات حليفة للغرب»، وصف المحامي الإيطالي، تريستينو مارينييلو، الحدث بـ«التاريخي»، مثنياً على هيئة المحكمة «لثباتها ووقوفها في وجه الضغوط والتهديدات الصادرة عن الولايات المتحدة» التي هدفت إلى ثنيها عن إصدار الأوامر. وتابع مارينييلو، وهو أحد الممثّلين لجهة الادعاء عن الجانب الفلسطيني لدى «الجنائية الدولية»، أن إصرار المحكمة على مواصلة عملها في الدعوى المثارة ضد القادة الإسرائيليين رغم الضغوط، يشكل «خطوة مهمة لترسيخ شرعيتها ومصداقيتها»، معتبراً «(أننا في) يوم تاريخي لأي شخص يؤمن بالعدالة وبضرورة إنصاف كل ضحية بصرف النظر عن مدى قوة الجناة».

وفي سياق استعراض المدلولات السياسية للقرار القضائي، رأت صحيفة «واشنطن بوست»، بدورها، أن ما جرى يشكّل «توبيخاً علنياً لإسرائيل على أدائها في الحرب على غزة، متوقفة عند «رفض المحكمة الجنائية الدولية تحدّي إسرائيل لولايتها القضائية على الوضع سواء في دولة فلسطين، أو على المواطنين الإسرائيليين»، فيما اعتبرت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ الحدث يشكل «ضربة غير معهودة لمكانة إسرائيل (على مستوى المنطقة والعالم)، على وقع اندفاعها إلى خوض حروب على جبهات متعدّدة، وتآكلاً لشرعيتها على الصعيد الدولي»، مضيفة أنّ القرار «يضع نتنياهو، الحليف الأوثق للولايات المتحدة، على قدم المساواة مع بوتين، المُلاحق بمذكّرة اعتقال مشابهة»، في إشارة إلى الرئيس الروسي الذي يُعد أحد أبرز خصوم واشنطن على الساحة الدولية.

«مسح» عائلات غزّية جديدة
الفيتو الأميركي يزكّي المجازر

غزة - **يوسف فارس**

صبيحة اليوم التالي للفيتو الأميركي الذي اعترض طريق مشروع قرار مجلس الأمن، القاضي بوقف إطلاق النار غير المشروط في قطاع غزة، ارتكب جيش العدو الإسرائيلي مجزرتين جماعيّتين أودتا بحياة أكثر من 100 شخص، إذ قصفت الطائرات الحربية، فجر أمس، حيّاً سكنياً مكوّناً من عشرة منازل في مشروع بيت لاهيا في شمال القطاع، ما تسبّب باستشهاد أكثر من 68 مواطناً، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة العشرات. ومن بين تلك العائلات التي مُسحت من السجل المدني، عائلة الحاج أحمد التي تعيل سبعة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتسكن في منزل مبنيّ من الصفيح في محيط مستشفى «كمال عدوان». ويبدو أن ظروف التحرّك الصعبة لم تمكّن أفراد العائلة من النزوح، فيما يفيد جيرانها بأن جميع أفرادها الـ 15 استشهدوا. ويقول مدير مستشفى «كمال عدوان»، الدكتور حسام أبو صفية، إن «زلزالاً ضرب المنطقة نتيجة القصف العنيف». وتوجّه طاقم طبي مؤلف من أطباء وممرضين بمساعدة مرافقي المرضى لانتشال المصابين والشهداء مشياً على الأقدام، بيد أن طائرات الـ«كوادكابتر» بادرت إلى إطلاق الرصاص، ما قوّض جهود الإنقاذ.

وفي حيّ الشيخ رضوان، الذي نزح إليه عشرات الآلاف من أهالي مخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا وبيت حانون، وفتحت فيه المنازل المضيافة أبوابها لإيواء النازحين، ارتكب العدو مجزرة أخرى طاولت منزلاً لعائلة العروقي في منطقة أبو إسكندر، ما تسبّب بهدم البيت المكوّن من خمس طبقات تؤوي العشرات من النازحين، على رؤوس من فيه، وتدمير عدد من المنازل المحيطة. وتسبّب هذا القصف باستشهاد 35 مواطناً وإصابة 15 آخرين. كذلك، واصل جيش الاحتلال، أمس، عمليات نسف وتدمير جزء كبير من الكتلة العمرانية في المناطق المحاصرة. وأفادت مصادر محلية بأن الجيش دمّر العشرات من المنازل في منطقة مسجد الخلفاء الراشدين وسط المخيم، كما نسف بالمتفجرات عدداً من المنازل شرق مخيم جباليا. وألقت طائرات الـ«كوادكابتر»، أيضاً، العشرات من القنابل على مستشفيَي «كمال عدوان» و«العودة» وحيّ تل الزعتر، ومراكز الإيواء في مدينة بيت لاهيا.

> 68 شهيداً في مجزرة أبادت عائلة تعيل 7 من ذوي الاحتياجات الخاصة

في مقابل ذلك، أعلنت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة تنفيذ مجموعة من المهمات القتالية. وقالت «كتائب القسام» إن «مقاوميها تمكّنوا من الإجهاز على قوة راجلة مكوّنة من 15 جندياً بالقرب من دوار بيت لاهيا»، كما أشارت إلى استهداف دبابة «ميركافا» بقذيفة من نوع «الياسين 105» في حيّ الصفطاوي غرب مخيم جباليا. وأكدت، أيضاً، أنها قصفت بمشاركة «ألوية الناصر صلاح الدين» مركز قيادة وسيطرة العدوّ في جحر الديك بقذائف الهاون، فيما أعلنت «سرايا القدس» تمكّن مقاوميها من استهداف قوات العدوّ في محيط نادي خدمات جباليا، بعدد من قذائف الهاون.

أكثر من 100 شهيد في مجازر جديدة للعدو في غزة (أ ف ب)


إعلانات رسمية

وثيقة تبليغ مدنية
صادرة عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت
الرئيس نسيب إيليا
- رقم الدعوى: 2019/108
- طالب التبليغ: محمد عبد الله جمال
- المطلوب تبليغهم: سعاد يوسف عائشة، سماح محمد سامي غلاييني، مروى محمد سامي غلاييني، علي محمد سامي غلاييني – مجهولي المقام.
- الأوراق المطلوب إبلاغها: لائحة إنفاذ قرار إعدادي ورود 2022/02/28، لائحتين لتصحيح الخُصومة ورود 2024/05/27 وورود 2024/08/20.
- سائر أوراق المُحاكمة الاستئنافية.
- موضوعها: عقارية
فيقتضي حُضوركم بالذات أو من يُمثلكم قانوناً بمُوجب سند مُصدق لاستلام الأوراق وإلا تجري المُعاملات بحقكم سنداً للمادة 409 أ.م.م.
رئيسة القلم
مرسال شديد

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب المُحامي شربل شارل القاعي وكيل الياس عادل عبيد مالك 2400 سهم في العقار 8/2812 البوشرية سند ملكية بدل عن ضائع باسم المالك.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت تراز جبرائيل ساعود مالكة 2400 سهم في العقار 789 سن الفيل سند تمليك بدل عن ضائع باسمها.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان شطب
صادر عن السجل التجاري في بيروت
بمُوجب محضر الجمعية غير عادية تاريخ 2024/10/30 تقرر بتاريخ 2024/11/12 حلّ شركة أبناء أنيس التنير – صناعة وتجارة شركة تضامن لأصحابها عماد أنيس التنير وجهاد أنيس التنير وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 54027 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 187490.
فعلى كُل ذي مصلحة تقديم اعتراضه ومُلاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

إعلان
صادر عن المحكمة الشرعية السنية في البقاع الغربي
إلى مجهول المقام جميل أحمد عبد الرحمن أبو حسن
يقتضي حُضورك إلى هذه المحكمة لاستلام الأوراق الخاصة بك في الدعوى المُقامة عليك من منال خالد بو مرعي بمادة تفريق للشقاق والنزاع برقم أساس 161 والمُعين موعد للنظر فيها بتاريخ 2024/12/19.
فعليك تعيين مقام مُختار لك ضمن نطاق المحكمة وفي حال تخلفك يُعتبر قلم هذه المحكمة مقاماً مُختاراً لك ويجري إبلاغك جميع الأوراق بواسطته وكُتب في 2024/11/14.
رئيس قلم محكمة البقاع الغربي الشرعية السنية
الشيخ محمد القادري

طوفان الأقصى

رسائل تهديد أميركية - إسرائيلية إلى العراق
المقاومة ترفع جاهزيتها

بغداد - فقار فاضل

أعلنت فصائل المقاومة العراقية حالة التأهب القصوى والاستعداد التام للتصدي لأي هجوم على البلاد من قبل العدو الإسرائيلي، وذلك بعد تهديد الأخير بتدمير البنى التحتية للعراق، واغتيال قيادات مؤثّرة في صفوف المقاومة. وجاء هذا فيما كشف مصدر في حكومة بغداد أن واشنطن أبلغت رئيس الحكومة، محمد شياع السوداني، بشأن تخطيط تل أبيب لقصف البلاد، إذا لم يضغط السوداني على

> المقاومة تلوّح باستهداف المصالح الأميركية في حال ضرب العراق

الفصائل المسلحة لوقف عملياتها ضد أهداف إسرائيلية في فلسطين المحتلة. وقال المصدر، لـ«الأخبار»، إن «مسؤولين أميركيين جددوا تحذيراتهم لرئيس الحكومة حول نية إسرائيل قصف العراق، في ظل استمرار الفصائل في إطلاق الصواريخ، لكن المقاومة رفضت الالتزام بأي هدنة أو وقف للعمليات، إلا إذا أوقفت إسرائيل إطلاق النار في غزة ولبنان». وأشار المصدر الحكومي إلى أن «الأجهزة الأمنية العراقية التي تعمل بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي المكلّفة بحماية الأجواء العراقية من أي

صورة للشهيد السيد حسن نصرالله على لوحة إعلانية في أحد شوارع بغداد (اف ب)

خطر أو تهديد، تحدّثت مع غالبية دول التحالف لصد أي اعتداء، لكن الأخيرة اعتذرت لأسباب تتعلق بقناعاتها الداعمة لإسرائيل، وخاصة الولايات المتحدة».

وكان وزير الحرب الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قد حمّل، في بيان، الحكومة العراقية مسؤولية هجمات الفصائل على إسرائيل. كما قدّم العدو شكوى إلى مجلس الأمن طالب فيها باتخاذ إجراءات فورية بشأن نشاط الفصائل العراقية ضد إسرائيل. وعقب ذلك، اعتبر السوداني أن الشكوى ذريعة وحجة للاعتداء على العراق. وفي هذا السياق، يقول المستشار السياسي للسوداني، فادي الشمّري، في تصريحات صحافية، إن «حكومة الكيان تحاول إيجاد مبرّرات لفتح جبهات جديدة. ولهذا تهدّد العراق»، مجدداً «رفض أن يجر أي طرف داخلي أو خارجي العراق نحو الحرب». ويشير إلى أن «هناك تقارير استخباراتية تؤكد أن الكثير من العمليات المعلنة في استهداف الكيان، تنطلق من خارج الأراضي العراقية وليس من العراق كما يدعي الكيان». ويرى الشمري أن «الولايات المتحدة بصفتها شريكاً للعراق، مطالبة باتخاذ إجراءات لمنع وردع أي محاولات خارجيّة للمس بالأمن الداخلي العراقي»، منوهاً إلى أن «السوداني وجّه الأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها بالانتشار الواسع على الحدود الغربية، وكذلك حماية العراق من أي اعتداء خارجي، ورصد ومتابعة وملاحقة أي جهة تحاول خرق الأمن العراقي والقيام بعمليات عسكرية خلافاً لتوجه الدولة العراقية ومؤسساتها الدستورية».

ومن جهته، يؤكد عضو الهيئة السياسية لحركة «عصائب أهل الحق»، سلام الجزائري، أن «فصائل المقاومة في حالة استعداد وتأهب ضد أي اعتداء يطاول العراق»، مضيفاً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المقاومة جاهزة، وسوف ترد بقوة على الصهاينة، وأن المصالح الأميركية ليست ببعيدة عن ضربات المقاومة». ويتابع أن «العراق شعباً وحكومة ومقاومة ضد الكيان الصهيوني، وسيكون من الضروري أن نكون في جهوزية قصوى للدفاع عن أمن البلاد والرد على العدو»، مطالباً الحكومة بأن «تكون لها ردود فعل ديبلوماسية عبر وزارة الخارجية، وإرسال رسائل قوية إلى مجلس الأمن والدول المؤثّرة في الأمم المتحدة، وكذلك إرسال رسائل واضحة إلى الأميركيين بأن تهديد الصهاينة يؤدي إلى الإضرار بالمصالح بين أميركا والعراق». ويحذّر من أن «توجيه ضربات ضد العراق يعني دخول المنطقة في حرب واسعة ستكون نتائجها وخيمة على الجميع».

الرياض تجدّد عروض السلام: صنعاء تضرب في الكيان والبحر

صنعاء - رشيد الحداد

في الوقت الذي جدّدت فيه السعودية تأكيد استعدادها للمضي في عملية السلام في اليمن، واصلت قوات صنعاء، خلال الساعات الماضية، ضرباتها ضد العدو الإسرائيلي، حيث أعلنت إذاعة جيش الاحتلال أن صاروخ أطلق من اليمن سقط قرب عين جدي المحاذية للبحر الميت. وأوضحت الإذاعة أن صفارات الإنذار دوت في بعض مستوطنات الضفة الغربية نتيجة لإطلاق الصاروخ الذي زعم الناطق باسم جيش الاحتلال، افيخاي أدرعي أنه تم اعتراضه قبل دخوله الأجواء الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، واصلت قوات صنعاء عملياتها البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، ضد السفن الإسرائيلية والمرتبطة بالكيان، وكذلك السفن التجارية التابعة لشركات ملاحية دولية تعمّدت خرق القرار اليمني الخاص بمنع الدخول إلى الموانئ الفلسطينية في البحر المتوسط.

وأعلنت «هيئة عمليات التجارة البحرية» البريطانية، أمس، عن حادث بحري جديد على مدخل باب المندب، وقالت إنها تلقّت تقريراً عن واقعة على بعد 74 ميلاً بحرياً جنوب غرب مدينة عدن، ونقلت عن ربان السفينة القول إن ما يصل إلى 12 قارباً صغيراً لاحقت سفينته على مدار ساعتين، مؤكّدة أن أحد تلك القوارب اقترب إلى مسافة ميل بحري واحد منها. وتُعدّ هذه الحادثة هي الثانية منذ مطلع العام الجاري، التي تشارك فيها أعداد من الزوارق العسكرية التابعة لقوات صنعاء، والتي تمارس دور التفتيش البحري. وكانت صحف تركية أكّدت، مساء أول أمس، أن السفينة التي أعلنت قوات صنعاء رسمياً استهدافها الثلاثاء الماضي، تابعة لشركة تركية مقرها إسطنبول، مؤكدة أن ناقلة الشحن التركية «أنادولو إس» التي تحمل علم بنما، تعرّضت لأكثر من هجوم صاروخي أثناء مرورها في مياه خليج عدن والبحر الأحمر.

وفي الإطار نفسه، أكّد قائد حركة «أنصار الله» في اليمن، عبد الملك الحوثي، أن قوات بلاده ستواصل عملياتها في البحار، ومنع الملاحة الصهيونية في البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب والمحيط الهندي. وقال، في خطابه الأسبوعي بشأن الأحداث في المنطقة، إن «اليمن تحدّى أميركا ببوارجها وأساطيلها الحربية في البحار، بعد أن أعلنت العدوان عليه وثبُتَ ولم يتراجع عن موقفه أبداً». وأشار إلى أن «اليمن استهدف حاملات طائرات أميركا التي ترهب الكثير من الدول والأنظمة والحكومات، وكانت تخيف بها من ينافسها من القوى الدولية»، مضيفاً أن «حاملة الطائرات آيزنهاور هربت من البحر الأحمر منهزمة ذليلة مطرودة ومُستهدفة. ووفق إعلان البحرية الأميركية، تهرب الآن حاملة الطائرات أبراهام لينكولن من البحر العربي بعد إعلان الاستهداف لها. فقد أصبحت خائفة من أن تبقى

صنعاء تطلق صاروخاً على إسرائيل (أف ب)

في البحر العربي وأصبح القرار أن تعود أدراجها من حيث أتت».

> الحوثي يؤكد هروب حاملة الطائرات «لينكولن» بعد «آيزنهاور»

وشكّل ذلك التصعيد اليمني في البحر الأحمر، محور نقاش في الاجتماع الثلاثي الذي عُقد، الثلاثاء، في الرياض، بين ممثلي السعودية وإيران والصين، وفقاً لاتفاق بكين. وبعد ساعات من حديث الإعلام السعودي عن اتفاق مع إيران بشأن دعم الحل السياسي في اليمن، ضاعفت السعودية رسائلها الإعلامية إلى صنعاء، ملمّحةً إلى استعدادها للدخول في صفقة مع حركة «أنصار الله» تنهي الأزمة اليمنية من دون شروط. وخلافاً لتهديدات المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، حول رفع تصنيف حركة «أنصار الله» إلى منظمة إرهابية عالمية مع تسلّم دونالد ترامب الرئاسة في 20 كانون الثاني المقبل، استبعدت المنابر السعودية التصعيد من قِبل الأخير.

وقالت صحيفة «الشرق الأوسط»، في تقرير أمس، إن المملكة تبحث عن مخرج للأزمة في اليمن، واستبعدت مغامرة ترامب بالدخول في حرب مع صنعاء على حساب اقتصاد بلاده، في إشارة إلى المخاوف السعودية من استخدام الرئيس الجديد ورقة اليمن لابتزازها كعادته السابقة، إلا أنها لم تستبعد إمكانية تنفيذه سلسلة اغتيالات محدودة بحق قيادات عليا في حركة «أنصار الله». وفي الموازاة، ذكرت قناة «الحدث» السعودية أن فريق ترامب بدأ اتصالات مع من وصفتهم بخبراء ومسؤولين وأطراف يمنيين وإقليميين، لمناقشة ما يمكن فعله تجاه «أنصار الله». ولم توضح نتائج تلك الاتصالات، لكنها كرّرت ما ذكرته «الشرق الأوسط» بشأن عدم رغبة إدارة ترامب في التصعيد في اليمن.

تقرير

سخط تركي على ابن سلمان
تسخير للقداسة... وهزء بوجع غزة

إسطنبول - الأخبار

عملية «التحديث» والانفتاح على العالم الخارجي، والتي بدأها، قبل فترة، وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، وصلت إلى ذروتها مع استقدام «النجوم العالميّين» أخيراً، ليقدّموا عروضاً خارج المألوف، وهو ما أثار ردود فعل مختلفة في العديد من الأوساط، في العالمَين العربي والإسلامي، وتحديداً في تركيا. وتجلّى الحدث الأبرز، في ذلك السياق، خلال «مهرجان الرياض» الذي استضاف، قبل أيام، فنانات وفنانين معروفين، من مثل جينيفر لوبيز، وكاميلا كابيو، وسيلين ديون. وفي واحد من العروض التي أدّتها لوبيز، عُرض مجسّم رقمي للكعبة في خلفيّته، ما استتبع سخطاً كبيراً في تركيا على هذا «الانتهاك الفاضح للقيم الدينية».

ولعلّ أبرز ما في ردود الفعل تلك، ما جاء على لسان الرئيس السابق للشؤون الدينية (ديانت)، محمد غورمين، الذي قال إن «عرض مجسّم الكعبة وتكراره عدّة مرات، وبطريقة تحقيرية ومبتذلة، في مهرجان لهو، لا ينسجم أبداً مع قيم الإسلام، وترك جرحاً عميقاً في قلوب المؤمنين». وأضاف: إن «عرض مجسّم للرمز الأقدس في الإسلام بطريقة غير أخلاقية، هو بكلّ معنى الكلمة انتهاك لعصمة الدين. الكعبة ليست ملكاً لأيّ قبيلة أو شعب أو أمّة، بل هي ملك مقدّسٍ لمليارَي مسلم. وهي المعبد الأكثر قداسة منذ عهد آدم إلى عهد الرسول محمد وكل الأنبياء. وهي الشعار الوحيد للتوحيد، والذي لا يمسّ». ورأى أن بعض المواقف التي حاولت تبرير ما جرى هي «عذر أقبح من ذنب. وتنمّ عن عدم حساسية وعدم معرفة بقيمة الكعبة»، مضيفاً إن سكوت بعض علماء السعودية هو «فاجعة بحدّ ذاته». كما أن «حماية الكعبة حقّ كل مسلم. وحدوث هذا في الرياض، في وقت يُقتل فيه أطفال غزة، سيترك جرحاً لن يلتئم أبداً»، كما قال.

كذلك، صدرت ردود فعل من بعض الكتّاب المعروفين بانتماءاتهم المحافِظة، والذين يحظون باحترام وتقدير كبيرَين في تركيا؛ وفي مقدمة هؤلاء، الكاتب المعروف أحمد طاش غيتيرين، في صحيفة «قرار»، والذي عنون مقالته: «فضيحة في السعودية». ووفقاً للكاتب، فإن «الوهابية كانت موجودة في روح تأسيس السعودية، وكانت أحد التفسيرات الأكثر تطرّفاً للإسلام. فتحت الوهابية الحرب على بناء المقابر، بما فيها قبور الصحابة، وحتى زيارة قبر النبي محمد كانت تحمل ظلّ الوهابية. وكل واحد يربط اسم هذا البلد بمنع النساء من قيادة السيارة». وتابع: «هذه أشياء تحدث مرّة في العالم. ومع تصاعد نفوذ وليّ العهد محمد بن سلمان، كان واحداً من كبار المسؤولين الذين ارتكبوا بوحشية فائقة عملية قتل الصحافي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول. محمد بن سلمان هذا، بدأ عملية التحديث السعودي مع السماح للمرأة بقيادة السيارة، وكان وراء العديد من مشاريع الاستثمار بالمعنى التكنولوجي. لكن البعد «التحديثي» من عمل ابن سلمان بلغ ذروات غير مسبوقة، بحيث يجبّ كل واحد ما قبله من مهرجانات واستعراضات مجنونة». وقال غيتيرين إن «الحدث الأخير الذي لا يعرف حدود الجنون، تخلّله توظيف القداسة في استعراض بصري. الجريمة كانت واضحة جداً. لقد قَتل محمد بن سلمان بشكل متهوّر جمال خاشقجي في إسطنبول، وقطّعه إرباً ثم ذوبه بالأسيد. والاستعراض الرقمي للكعبة في الرياض بالطريقة التي جرت، هو جريمة شنيعة لا تقلّ عن جريمة قتل خاشقجي. حتى أولئك الذين دنّسوا القرآن وأحرقوه في دول أوروبية، لم يفكروا في استخدام الكعبة لأغراض الإساءة إلى الإسلام. لكن هذا حصل في السعودية. في بلد يحتضن الحرمَين

> في أحد العروض التي أدّتها لوبيز عُرض مجسّم رقمي للكعبة في خلفيّته

الشريفين: الكعبة وقبر الرسول».

وانتقد غيتيرين صمت رئيس الشؤون الدينية، وغيره من علماء الدين الأتراك، متسائلاً: «ألم يكن يجب أن تُظهر رئاسة الشؤون الدينية رد فعل على ما جرى في الرياض؟ هل الكعبة هي رهن ممارسات السعوديين؟ ألا يهمّ هذا كل العالم الإسلامي؟ ألم يكن بمقدور رئاسة الشؤون الدينية أن تقول: لا يمكن القبول بذلك؟». ولكن الكاتب أشاد بردّ فعل الرئيس السابق للشؤون الدينية، غورمين، وقال: «حسناً فعل»، مضيفاً: «مع الأسف، كان المؤمنون شاهدين على هذا في بلد يستضيف الكعبة. هل هو عدم احترام الوهابية للمقدسات الإسلامية، أم أنه نسخة محمد بن سلمان لتشكيل إسلام جديد؟ مهما تكن المبررات، فما جرى أمر مخجل للسعوديين. ولا يمكن إلّا أن أقول إن هذا لا يمكن أن يحصل في تركيا. يمكن أن تحصل في تركيا أشياء مختلفة، لكن إهانة المقدسات أمر غير وارد. عندنا، يحبّون النبي والكعبة مقدّسة والقدس شريف والاحترام لكل الأنبياء». ورأى أن «حماية الكعبة من تسلّط السلطة السعودية مسؤولية كل المسلمين، ولأنه لا يمكن القطع بما سيخطر غداً في بال محمد بن سلمان».

من جهته، كتب الصحافي محمد علي أونيل، عبر منصة «إكس»: «فضيحة السعودية. لقد جعلوا من الكعبة ديكوراً للفنانين الغربيين، واستخدموا لذلك مجسّماً للكعبة. وخرجت المغنية الأميركية جينيفر لوبيز بالمايوه إلى المسرح. السعوديون يعيشون بمال النفط حياة أكثر انحرافاً من المنحرفين الغربيين. وحتى قطعة القماش التي عليها سوف ينزعونها. إنهم لا يأبهون ذرّة للمذبحة التي تجري للأطفال قربهم في غزة. وخلا قلّة من المسلمين تخرج من بينهم، فالباقي إلى مكبات القُمامة». أيضاً، انتقدت صحيفة «استقلال» ما جرى في الرياض وردّ فعل السلطات السعودية التي اعتقلت إمام الكعبة، الشيخ صالح الطالب، بعد انتقاده في خطبة علنية الاستعراض، و«ما يحاك للمجتمع السعودي من حفلات فسق وترفيه ودعوات مشبوهة واستهداف للقيم الإسلامية باسم التحديث والتجديد».

سوريا

«الذاتية» تتطلّع إلى مقعد في المفاوضات
انتخابات بنكهة التعيين

الحسكة - أيهم مرعي

بعد تأجيل متكرر، باشرت «الإدارة الذاتية» الكردية انتخابات مجالسها البلدية، بعدما أدخلت تعديلات على نظام الانتخابات وآلية الترشيح، بما يراعي تحفّظات الولايات المتحدة، وحساسية تركيا تجاهها. وبدأت «الذاتية»، قبل نحو أسبوعين، تنظيم انتخاباتها البلدية، بشكل سرّي، في كل من مدينتَي الرقة والطبقة، فيما ظهر الأمر إلى العلن من خلال نشر قوائم المراكز الانتخابية والمرشحين للانتخابات البلدية في بلدات ريف دير الزور. لكنّ الأكراد لجأوا إلى إلغاء نظام الانتخاب الجماهيري الشعبي، لتقتصر البطاقات الانتخابية على موظّفي «الذاتية» و«قسد» من مدنيين وعسكريين، مع تجهيز قوائم شبه مغلقة، ولتتخذ المسألة طابع التعيين، أكثر من كونها انتخابات.

ولعلّ اللجنة المشرفة على سير الانتخابات، تعمّدت أخيراً تسريب صور للبطاقة الانتخابية، للتأكيد أنها أقرب إلى قوائم جاهزة، وأيضاً لاختبار موقف كلّ من واشنطن وأنقرة إزاءها. والظاهر أن الانتخابات جرت بعد نقاشات مطوّلة بين تيارَين داخل «الذاتية»؛ الأول، طالب بإلغاء الانتخابات لعدم تناسبها مع الظروف العامة للمنطقة والتهديدات التركية الجدّية بتنفيذ هجوم برّي جديد؛ والثاني، اعتبرها إجراء يثبّت تطبيق «العقد الاجتماعي» الجديد، والذي أصبحت بموجبه مناطق سيطرة «قسد» تُسمّى بـ«إقليم شمال شرق سوريا».

ويرى منظّمو الانتخابات أن الإصرار على إقامتها، ولو بصورة محدودة، يعطي انطباعاً بوجود «مؤسسات» في المنطقة، ويسمح لـ«الذاتية» بالانتقال إلى نظام إداري جديد مختلف عن ذاك المعمول به، فضلاً عن أنه يمنحها نوعاً من الشرعية المحلّية. وكانت «الذاتية» أقرّت عقداً اجتماعياً جديداً مطلع العام الجاري، مع تحديد موعد للانتخابات البلدية كمرحلة أولى، ومن ثم انتخابات «مجالس الشعوب»، في نيسان الماضي، قبل أن تؤجّلها مرتين، في أيار وآب، وذلك بعد تهديد تركيا بشنّ عملية برية واسعة لمنع الاستحقاق.

من جهتها، أصدرت الولايات المتحدة بيانين أكدت فيهما أن «الظروف غير مناسبة لإقامة انتخابات في شمال شرق سوريا»، مشدّدة على «ضرورة أن تتمتّع أيّ انتخابات في سوريا بالحرّية والنزاهة والشفافية والشمولية، بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254»، فيما رأت أنه «لا يتم حالياً استيفاء الشروط اللازمة لإجراء انتخابات مماثلة في سوريا، بما في ذلك في شمال البلاد وشرقها». وكانت «الأخبار» كشفت أن «الذاتية» تعتزم إجراء الانتخابات كمرحلة أولى في المناطق البعيدة عن الحدود التركية، من مثل الرقة ودير الزور، قبل الانتقال، في مرحلة لاحقة، إلى ريف حلب والحسكة. ومع مضي مرحلتَين من الانتخابات، لم يصدر أيّ تعليق من الولايات المتحدة أو تركيا إزاءها، وسط توقعات باستغلال أنقرة لها واستخدامها كذريعة لتنفيذ مخطّطاتها، خاصة بعد تصعيدها الإعلامي والسياسي، ومطالبتها الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، بالانسحاب من سوريا، ومنحها ضوءاً أخضرَ لمحاربة «قسد».

ورأت مصادر مطّلعة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الإدارة الذاتية تريد من خلال تنظيم الانتخابات، تأكيد تمسّكها بالعقد الاجتماعي الجديد (الدستور)، وأنها ماضية في تطبيقه كاملاً»، مضيفة أن «الذاتية تحاول، من خلال الانتقال إلى تجربة الإقليم والمقاطعات، استنساخ تجربة إقليم كردستان العراق، للحصول على خصوصية في أيّ حلّ سياسي مستقبلي للأزمة السورية». وتابعت المصادر أن «الذاتية تَعتبر الانتخابات بمثابة خطوة مهمّة نحو المضيّ في استكمال مشروعها للحلّ في سوريا»، لافتة إلى أن «قسد تحاول أن تمسك بورقة تحوّل إدارتها إلى مجالس منتخَبة تمثّل الشعب وإرادته، وذلك بهدف الضغط لتمثيلها في أيّ اجتماع دولي مخصّص للحلّ في سوريا»، ولكنها توقّعت أن «يكون هناك موقف سياسي وعسكري معادٍ لهذه الخطوة».

وفي المقابل، اعتبرت مصادر مقرّبة من «الذاتية»، «ما يحصل من عقد انتخابات محدودة في كل من الطبقة والرقة ودير الزور، أشبه بعمليات استبدال وترميم سلمي للسلطة»، لافتة إلى أن «الذاتية قرّرت الاستئناس برأي موظفيها من مدنيين وعسكريين، لكون هذه المجالس هي التي ستدير شؤونهم وشؤون المنطقة إدارياً». وكشفت المصادر أن «مفوّضية انتخابات الذاتية أعطت صلاحيات لكلّ منطقة باختيار الوقت المناسب لإجراء الانتخابات، أو تأجيلها إلى حين توافر الظروف المناسبة، أو حتى اللجوء إلى خيار التعيين»، مرجّحة أن تكون «الإدارة قد أَطلعت الأميركيين على شكل تنفيذ الانتخابات، وطالبتهم باعتبارها شأناً محليّاً، لكن من غير المعلوم ما إذا كانت واشنطن وافقت على آلية تطبيقها أو جدّدت تحفّظها، مراعاةً لموقف الأتراك منها».

سبل النجاة من هجوم صفقة القرن

بدر الإبراهيم *

يمكن لنتنياهو الاحتفال مبدئياً بتشكيل «فريق الأحلام» الصهيوني لإدارة السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب. أسماءٌ مثل وزير الخارجية ماركو روبيو، ومستشار الأمن القومي مايك والتز، ووزير الدفاع بيت هيغسيث، هي مندفعة بشدة في تأييد اليمين الصهيوني، يضاف إليهم السفير الأميركي الجديد في الكيان الصهيوني، مايك هاكابي، المؤمن بأن حدود إسرائيل تشمل «يهودا والسامرة». هؤلاء أيضاً صقور في الموقف من إيران، وهو بالضبط ما يحتاجه نتنياهو في حربه الكبرى التي يخوضها لتفكيك ما يعتبره طوق نار إيرانياً يحيط بإسرائيل، ودفع إيران إلى الانكماش، تمهيداً للعمل على إسقاط نظامها، في الوقت الذي تؤكد إسرائيل قدرتها على استعادة الردع والهيمنة على الإقليم.

مع ذلك، تظل تكهناتٌ قائمة بأن الرئيس الجديد لا يبحث عن استمرار الحرب في المنطقة، فضلاً عن أن يخوضها ضد إيران لمصلحة نتنياهو، وهو في اعتماده على صقور من المحافظين الجدد والمتشددين الإنجيليين في إدارة السياسة الخارجية، يسعى إلى زيادة الضغط على إيران والصين، للوصول إلى أفضل صفقة ممكنة، بما يتلاءم مع نمط تفكيره كرجل أعمال يتباهى بالصفقات الناجحة. إذا اعتبرنا أن ترامب في أفضل الأحوال يبحث عن صفقة، إن كان في مسألة الحرب في المنطقة أو في موضوع النووي الإيراني، فإن هذا يمر بمحاولة تحصيل أفضل المكاسب المكنة، ولهذا وسائلُ منها استخدام واقع الحرب نفسها والعمل العسكري الإسرائيلي لتعزيز موقفه وموقف إسرائيل، وممارسة المزيد من الضغط الاقتصادي على إيران.

اندفاعة فريق الأحلام الصهيوني في واشنطن لدعم نتنياهو تهدف في الأساس إلى إعادة تأهيل إسرائيل في ما يخص وظيفتها كحارس أمين للمصالح الغربية في المنطقة، وهذا استكمال لما بدأه بايدن، ما يعني أنه لا يتوقع تغيير كبير في الموقف الأميركي الداعم للإبادة الإسرائيلية، لكنْ استمرار الدعم مرهون بتحقق الهدف، إذ إن نتنياهو مُطالَبٌ أيضاً بإثبات قدرته على أداء مهماته وتقليص الأعباء الأميركية في المنطقة، لا أن يكون عبئاً ويرفع الكلفة على الولايات المتحدة، وهو التحدي الذي يخوضه نتنياهو بالنار في غزة ولبنان، وبقية الجبهات بوتيرة منخفضة.

أولوية اليمين الإسرائيلي الحاكم، الذي يريد مساعدة فريق ترامب لتحقيقها، هي تصفية القضية الفلسطينية وإزالة الخطر الإستراتيجي الذي يمثله حضورها على أمن إسرائيل، وهذا يتحقق أولاً بالقضاء على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية في غزة والضفة (ولو كانت دولة على شاكلة سلطة رام الله)، وفي هذا يشكل فريق ترامب فرصةً لإحياء صفقة القرن، التي يتصورها نتنياهو موافقةً أميركيةً على ابتلاع الضفة الغربية وضمها. ينشغل الصهاينة بمحاولة القضاء على سلطة حماس في غزة، لكن أعينهم بشكل أساسي على الضفة الغربية، وهناك معركتهم المستمرة لضرب جيوب المقاومة، وإخضاع الفلسطينيين لإرادة جحافل المستوطنين.

أما ثانياً، فالمطلوب إسرائيلياً لتحقيق الأهداف في الضفة وغزة فك الارتباط بين الفلسطينيين ومحيطهم، وخاصة من يساندهم عسكرياً في الحرب القائمة، لعزلهم بشكل كامل، والانطلاق إلى التطبيع. عبَّر نتنياهو بوضوح عن الأهمية الكبرى التي يوليها لتفكيك وحدة الساحات، وفصل جبهات الإسناد عن غزة، وخاصة الجبهة اللبنانية، ذلك أن القتال على جبهتين في وقت متزامن ليس بالأمر السهل، ورغم الافتراض الإسرائيلي بأن القتال في جبهة غزة منخفض الشدة، إلا أن استنزاف الجنود الإسرائيليين في جباليا استمر في الوقت الذي عانت فيه القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان من مقاومة شرسة، مع استمرار انطلاق الصواريخ في شمال فلسطين وعمق الكيان.

يريد الإسرائيليون حالياً فصل الجبهتين، والوصول إلى اتفاق في الجبهة اللبنانية، للتفرغ لإنهاء المهمة في غزة، وهما رغبة أميركا وإسرائيل منذ انطلاق جبهات الإسناد. طرْحُ الوسيط الأميركي (وللمفارقة الوسيط هنا هو راعي العدوان) لاتفاق حول القرار 1701، لا يعني أن إسرائيل ستلتزم به ولو وافقت عليه، فهي ستحصل على ضمانات أميركية تتيح لها العمل في لبنان كما تعمل في سوريا، بقصف كل ما تعتبره خطراً يتهدد أمنها متى شاءت، وهو أمر قد لا تحتاج إسرائيل تضمينه في الاتفاق، ولا حتى وجود ضمانات أميركية مكتوبة، إذ لن تعترض الولايات المتحدة على حق إسرائيل في «الدفاع عن نفسها»، في الوقت الذي ترى فيه إسرائيل أن حزب الله لن يذهب إلى ردود أو تصعيد بعد تكبيله باتفاق وقف النار، بالذات أمام اللبنانيين.

إن المتوقع من التسليم بفصل الجبهات، ليس فقط زيادة معاناة الفلسطينيين في مواجهة مخططات اليمين الإسرائيلي والأميركي، بل إضعاف موقف الجبهات نفسها، بما يجعلها عرضة لحصار متواصل، وضربات مستمرة بين الحين والآخر، ذلك أن إسرائيل لن تتعايش مع أخطار إستراتيجية على حدودها، وحتى خطر مثل الجبهة اليمنية، ولن تتوقف عن محاولة فرض نفسها قوة مهيمنة إقليمياً، لتتمكن من إقناع ترامب وفريقه بجدوى دعمها والاعتماد عليها، وأول الطريق لذلك تفعيل مبدأ التجزئة الاستعماري المعروف، ويمكن العودة إلى تاريخ الصراع في المنطقة لاستكشاف مصير محاولات «النجاة القُطرية» للجبهات العربية.

بالنسبة إلى إيران وحلفائها، واقع الحال يفرض الاستمرار في عمل ميداني قوي يرسل لترامب رسالة حول ضرورة إيجاد صفقة مرضية لكل الأطراف في المنطقة، ويبدو هذا السبيل الوحيد لتجنب عواصف صفقة القرن، فلن تفيد محاولات خفض الأسقف في إيجاد مخارج ملائمة، لأن الأطماع الإسرائيلية الأميركية تكبر باستمرار، والحلم باتفاق نووي جديد يبدو بعيداً، في وضع تشعر الولايات المتحدة بوجود فرصة لكسر إيران وتثبيت هيمنتها في غرب آسيا، والانتقال الهادئ إلى شرقها لمجابهة الصين.

* كاتب عربي

النار في المركبات

زاهر أبو حمدة *

أيار 2021، حشد جيش الاحتلال 200 ألف جندي عند الحدود مع لبنان، تحت عنوان مناورة «غير مسبوقة». هي «مركبات النار» والاسم مستمد من العهد القديم. فمصطلح «عربات النار» أو «مركبات النار»، ذُكر على لسان النبي إلياهو في التوراة (الملوك الثاني 2:11). وتستهدف المناورة تنفيذ خطة رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي، المتمثلة بالتوغل البري بعد القتل السريع والفتاك وحرب متعددة الجبهات. حينها استنفر حزب الله تحسباً لأي غدر، في مقابل اشتعال الوضع في القدس المحتلة بعد أحداث الشيخ جراح والإعلان عن تنظيم «مسيرة الأعلام». وعليه، وجَّه قائد أركان كتائب القسام محمد الضيف، (2021/5/4) تحذيراً نهائياً وأخيراً إلى الاحتلال «إذا لم يتوقف عن اقتحام المسجد الأقصى»، في ظلّ حديث

> لم تكن هذه المناورات المكلفة مالياً سوى مقدمة لعدوان يُحضر على لبنان وإيران وتأخر ذلك لأسباب لها علاقة بالداخل الإسرائيلي

كان يدور عن تجهيز المستوطنين لاقتحامه بالآلاف، مشيراً إلى قضية الشيخ جراح محذراً كذلك من تهجيرهم. وبعد أقل من أسبوع (يوم الإثنين 2021/5/10 الموافق 28 رمضان 1442هـ) وفي تمام الساعة 4:40 عصراً، مَنح المتحدث الرسمي باسم كتائب القسام أبو عبيدة، العدو «مهلةً حتى الساعة السادسة لسحب جنوده ومغتصبيه من المسجد الأقصى المبارك وحيّ الشيخ جراح، والإفراج عن كلّ المعتقلين خلال هَبّة القدس الأخيرة، وإلّا فقد أعذر من أنذر». وفي تمام الساعة السادسة، قصفت كتائب القسام بستة صواريخ مدينة القدس المحتلة، لتبدأ معها معركة «سيف القدس/ حارس الأسوار» وتستمر 11 يوماً وبالتالي يؤجل الاحتلال مناورات «مركبات النار» عاماً كاملاً.

يكشف كتاب «السياسي الأخير: داخل البيت الأبيض في عهد جو بايدن والنضال من أجل مستقبل أميركا» للصحافي فرانكلين فوير، الصادر في خريف 2023، أن بايدن وجه كبار مستشاريه إلى «خنق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالحب» من أجل ضمان وقف إطلاق النار بسرعة أثناء «سيف القدس». وتحت عنوان «عانق بيبي بشدة»، أوضح الكاتب أن «بايدن تعلم من تجاربه السابقة مع نتنياهو أن انتقاده لن يؤدي إلا إلى دفع رئيس الوزراء بعيداً»، مستذكراً إحدى المكالمات الهاتفية بين الطرفين بعد أن قصفت إسرائيل مبنى مكوناً من 12 طابقاً في غزة يضم مكاتب وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية وقناة «الجزيرة» القطرية. وقال إنه «بدلاً من مهاجمة نتنياهو بسبب الغارة الجوية، طلب بايدن من رئيس الوزراء شرح إستراتيجية إسرائيل في الحرب»، مشيراً إلى أن «بايدن أمضى أكثر من ساعة في إجراء تحقيقه بروح الصداقة، لكنه كان يحاول أيضاً كشف أوجه القصور في تفكير بيبي». وذكر الكاتب أن «نتنياهو أثناء محاولته شرح إستراتيجيته، اعترف عن غير قصد بأنه ليس لديه هدف محدد من الغارات الجوية المستمرة... لكن بايدن بقي صامتاً»، مبيناً أن «وزير الأمن آنذاك بيني غانتس أبلغ المسؤولين الأميركيين في وقت لاحق خلال الحرب، أن الجيش الإسرائيلي لم تعد لديه أهداف في غزة». وأضاف: «عند هذه النقطة، بدأ بايدن بالتعبير عن مخاوفه بصورة أكثر وضوحاً لنتنياهو». وكشف أن «بايدن قال خلال مكالمتهما الهاتفية الرابعة في 19 أيار بعد إصرار نتنياهو على تمديد الحرب: يا رجل، خرجنا عن المسار هنا... لقد انتهى الأمر. ووافق نتنياهو على وقف إطلاق النار بعد يومين». لم يُعرف تماماً بماذا يختلف المسار الأميركي عن الإسرائيلي، لكن تتابع الأحداث يشير حينها إلى أن واشنطن كانت تسعى إلى إشعال حرب أوكرانيا ومحاولة احتواء إيران، والتركيز على الجبهة الشمالية بدلاً من غزة.

صحيح أن صبيحة إعلان المقاومة الحرب على الاحتلال كرد فعل عما يحصل في القدس بعد اقتحام آلاف من الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى، وجرح أكثر من 331 مدنياً فلسطينياً، وما يجري في حي الشيخ جراح حيث باتت قرابة 25 عائلة فلسطينية تقطن في الحي تواجه خطراً حقيقياً بالتشريد، بعد قرارات متتالية لمحاكم الاحتلال تقضي بطردهم من منازلهم لتسليمها لمصلحة الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية، إلا أن قرار المقاومة كان مستغرباً لجهة أنّ مساراً مهماً بدأ يتشكل حينها من المواجهة الشعبية في القدس وحيفا واللد وعموم المناطق المشتركة بين السكان الأصليين والمستعمرين إضافة إلى الضفة الغربية مع دعم عالمي، إعلامياً وشعبياً. هذا المسار توقف ليحل مكانه مسار الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية ولاحقاً غرفة عمليات محور المقاومة. حينها، فدت غزة الجبهة الشمالية وبدل العدوان الوشيك على لبنان فاجأت صواريخ المقاومة الفلسطينية العدو مستبقة أي خطوة متوقعة من الاحتلال ضد حزب الله.

■■■

بعد عام، يستأنف جيش الاحتلال مناورات «مركبات النار»، وهي استكمال لمناورات عام 2017، حيث خاض جيش الاحتلال مناورات تخللتها تدريبات في الأراضي القبرصية استعداداً لعدوان على لبنان، وشاركت فيها وحدات من الجيش القبرصي لعبت دور مقاتلي حزب الله. اختيار التضاريس القبرصية لأنها تشبه طبوغرافية جنوب لبنان، فسلاح المشاة تدرّب على تكتيكات جديدة أطلق عليها «من الملاقط إلى المنجل»، فيما المناورة الشاملة شملت كل قطاعات الجيش والشرطة والجبهة الداخلية. وحينها خاطب أفيف كوخافي المشاركين بالمناورة أن «الجيش يتعامل مع مجموعة واسعة من الساحات والتهديدات، من السكّين حتى النووي، من جنين حتى أصفهان. الجيش يعمل في كل الساحات لجمع المعلومات، لإحباط التهديدات والاستعداد للحرب ضد أي ساحة أو مخطط متعدّد الساحات».

■■■

تبعت «مركبات النار» سلسلة مناورات متسارعة أخرى. في تموز 2022، أجرى جيش الاحتلال مناورات عسكرية جوية أُطلق عليها «درع البرق»، بالتعاون مع سلاح الجو الإيطالي، في قاعدة «نفاطيم» شمال فلسطين المحتلة، وفي أيلول 2022، مناورة برية لسلاح المدرعات بالقرب من الحدود الشمالية ومناورة أخرى في خليج حيفا. وفي كانون الأول 2022، مناورة مشتركة مع سلاح الجو الفرنسي. أما في الشهر الأول من 2023، فنفذ جيش الاحتلال مناورة ضخمة مع الولايات المتحدة الأميركية (جونيبر اوك/ سنديان البازلت) بمشاركة 1500 جندي إسرائيلي و6400 جندي أميركي، باستخدام 142 طائرة مقاتلة (100 منها أميركية، و42 إسرائيلية من بينها طائرات إنقاذ، وأخرى لإعادة تزويد الوقود في الجو، وطائرات من طراز (B-52) وغواصات وسفن حربية بأنواع مختلفة من مجموعة حاملات الطائرات «جورج دبليو بوش»). أمّا مناورة سلاح الجو مع نظيره القبرصي في أيار 2023، وأطلق عليها اسم «اللكمة الساحقة»، فعلى نحو مباغت في يوم المناورة الثاني، شنّت طائرات حربية غارات مركزة ومتزامنة على قطاع غزة، أسفرت عن اغتيال 3 قادة بارزين في سرايا القدس مع عائلاتهم (جهاد شاكر الغنام أمين سر المجلس العسكري، والشهيد خليل صلاح البهتيني عضو المجلس العسكري وقائد المنطقة الشمالية، والشهيد طارق عز الدين أحد قادة العمل العسكري بسرايا القدس في الضفة الغربية). وتلاحقت المناورات إلى ما قبل «طوفان الأقصى»، وشملت المناطق الشمالية وسهل الحولة والجولان وشاركت فيها أذرع الجيش كافة، وشملت تدريبات تحاكي إدارة عمليات الجيش من قبل هيئة الأركان العامة. وبعد هجوم 7 تشرين الأول من غزة، ظهر كوخافي ليقول: «يمكن للناس أن يسألوا، لماذا لم تفعلوا شيئاً حيال غزة؟ نحن جهزنا الجيش لمواجهة إيران. يجب أن أعترف أننا لم نعتبر قطاع غزة وحماس تهديداً وجودياً، وكانت الإستراتيجية على الأرض هي التركيز على إيران والساحة الشمالية».

■■■

لم تكن هذه المناورات المكلفة مالياً، سوى مقدمة لعدوان يُحضر على لبنان وإيران. وتأخر ذلك لأسباب لها علاقة بالداخل الإسرائيلي، ولا سيما أن الحكومات لم تصمد كثيراً في السنوات الأخيرة والانتخابات المبكرة كانت تسبق أي قرارات مصيرية إضافة إلى اكتساب حلفاء جدد عبر الاتفاقات الإبراهيمية. وكانت المؤشرات لعدوان وشيك على لبنان تظهر كل صيف ويعنون الصحافيون والمحللون بالكلمات المفتاحية: «صيف ساخن». والتمهيد لما يشهده لبنان الآن بدأ فعلياً بـ«شيطنة حزب الله» وتحميله مسؤولية انهيار الوضع الاقتصادي وربط ذلك بسلاحه وفشل تظاهرات 2019، وتفجير مرفأ بيروت 2020.

■■■

حالياً، ينفّذ جيش الاحتلال ما تدرّب عليه، إلا أن غزة أنهكته إلى حد ما والنار تلتهم المركبات والجنود منذ أكثر من عام. ولن يوقف الاحتلال عدوانه الشامل على أطراف المحور إلا بوعود أميركية بضم الضفة الغربية أو بقرار كبير بالعدوان على إيران. ومع أن تراكم «إيلام العدو» في الميدان يمكن أن ينتج هدنة، لكن وقف الحرب يحتاج إلى عوامل غير متوقعة في الداخل الإسرائيلي أو في العالم. والأهم أن نهاية الحرب في أي توقيت وسيناريو هي بداية اشتعال النار في المركبة الحقيقية، أي دولة «إسرائيل»، كفكرة ومؤسسات ومجتمع.

* صحافي فلسطيني

عن «إضافات» بوب وورد المصرية

عبد المنعم علي عيسى *

لم يقذف لنا بوب وورد، الصحافي الأميركي الاستقصائي ومفجر فضيحة «ووترغيت» الشهيرة التي أودت بالرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون عام 1974 ، في كتابه الأخير «الحرب»، بجديد تجاه المواقف السعودية من الصراع الدائر في المنطقة منذ انزراع إسرائيل فيها عام 1948. فالسياقات التي قدّمها، والتي استند فيها إلى ما قاله ولي العهد السعودي للوزير الأميركي أنتوني بلينكن خلال اللقاء الذي جمعهما بالرياض في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»، لربما كانت «متأخرة» عن تلك التي اتخذها «أعمامه» تبعاً لوثائق عدة باتت في المتناول. فابن سلمان الذي قال للوزير الأميركي إنه «مهتم بالتطبيع»، وإن «ما قامت به حماس لن يغير الكثير في توجهات المملكة السعودية الرامية إلى تطبيع العلاقة مع إسرائيل»، لا يمكن إدراجه، فحسب، في سياق حسابات ابن سلمان السلطوية، رغم أن الأخيرة تلعب دوراً لا بأس به، بل تتعداها لحسابات تتعلق بالعرش السعودي برمته وكيف ينظر إلى موقعه وسبل استمراره في ظل تمدد النار الحاصل على امتداد المنطقة، والتي إن استعرت أكثر فإن شبه الجزيرة العربية لن تكون بمنأى عنها بالتأكيد. «التأخرية» هنا تتأتى من محطات ومواقف سابقة عدة؛ يورد الكاتب حمدان حمدان في كتابه «عقود من الخيبات» الصادر عام 1995، وثيقة يعود تاريخها إلى 27 كانون الأول 1966، وهي تحمل الرقم 342 من سجلات مجلس الوزراء السعودي، وهي عبارة عن رسالة موجهة من الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ليندون جونسون، وفي تضاعيفها يعرض الملك للطلبات التالية: أن تقوم أميركا بدعم هجوم إسرائيلي خاطف على مصر «تستولي به على أهم الأماكن الحيوية»، لتضطر مصر معه «لا إلى سحب جيشها من اليمن صاغرة فحسب، بل لانشغالها عنا بإسرائيل لمدة طويلة لن يرفع بعدها أي مصري رأسه خلف القناة، أو يحاول من جديد إعادة مطامع محمد علي في وحدة عربية». ثاني المطالب يخص سوريا التي «يجب أن لا تسلم من هذا الهجوم، مع ضرورة اقتطاع جزء من أراضيها كيلا تتفرغ هي الأخرى فتندفع لسد الفراغ بعد سقوط مصر». أمّا ثالثها، فيذهب إلى ضرورة «الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة، كيلا يبقى للفلسطينيين أي مجال للتحرك، أو تستغلهم أي دولة عربية بحجة تحرير فلسطين». والرابع يوصي بـ«تقوية الملا مصطفى البارزاني شمال العراق بغرض إقامة حكومة كردية فيه، تكون مهمتها إشغال أي حكومة في بغداد عنا». وتشير الرسالة في هذا السياق إلى أن المملكة «بدأت منذ عام 1965 بخطوات في هذا الاتجاه». سياق الوثيقة يوضح تماماً أن الإستراتيجية العليا للمملكة السعودية تقوم على هدف واحد هو حماية عرش آل سعود، وهذا لا يكون إلا بضرب مراكز الثقل التي كانت متمثّلة آنذاك بالقاهرة وبغداد ودمشق، حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار المنطقة برمتها. ولم لا؟ طالما أن «البقاء» يتطلب ذلك؟ أمّا اندفاعة ابن سلمان الجديدة، فمردّها على الأرجح هو شحذ «اتفاق كوينسي»، الموقع ما بين الجد عبد العزيز والرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت شباط من عام 1945، بعدما تبين أنه بات يحتاج، سريعاً، إلى فعل من هذا النوع. لكن إضافات بوب وورد على الضفاف المصرية كانت مثيرة للاهتمام، ففي اللقاء الذي أجراه بلينكن مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وهو الأول بعد «طوفان الأقصى»، قال الأخير للأول: «لا يهمنا سوى المحافظة على اتفاقية كامب ديفيد، وما يحصل في غزة لا يهمنا بالكثير». وإذا ما كان الشق الثاني من القول «مفهوماً» لاعتبارات تتعلق بكون نظام السيسي لا يخرج في سياقاته عن التركيبة التي فرضتها تلك الاتفاقات منذ عام 1977 فصاعداً، ناهيك بأنه لا يرى في «حماس» سوى طبعة من نظام محمد مرسي الذي قام أساساً على أنقاضه، حيث للفعل أن يغيب أي رؤيا مفادها أن «حماس» حركة تحرر وطني كان لبوسها إسلامياً بسبب فشل المشروع القومي، الذي يمثل وجوده هو في السلطة أحد تجلياته، في التصدّي للهجمة الغربية الحاصلة منذ ربيع عام 2003 فصاعداً، فإن الشق الأول يبدو غير مفهوم. فالاتفاقية التي مثلت الموافقة المصرية عليها أقصى درجات الجهل بالتاريخ، وحقائق الصراع المفروض على المنطقة، لدرجة أن مصر لم تطلب، عند توقيع الاتفاقية، ربط ما يجري التوقيع عليه بتوقيع إسرائيل على اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي، وهذا كان متاحاً في حينها بالتأكيد، لجهة أن السيسي لم يرَ أن إسرائيل انتهكت تلك الاتفاقية، منذ 7 تشرين الأول 2023، ما لا يقل عن خمس مرات وفقاً لتقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي» شهر تموز المنصرم. أمّا في اللقاء الحاصل ما بين بلينكن وعباس كامل، رئيس الاستخبارات المصري المقال أخيراً، فإن مكاشفات بوب وورد تفضي إلى أن الأخير قدّم للأول «خارطة طريق» متكاملة لهزيمة «حماس». ففي اللقاء وضع كامل خارطة الأنفاق التي استحصلت عليها استخباراته أمام الوزير الأميركي قائلاً له «انظر إلى هذا، إن أي هجوم إسرائيلياً برياً سريعاً سوف يكون ذا تكاليف باهظة»، ولذا فنحن «ننصح بتأخير الهجوم البري ريثما يخرج مقاتلو حماس من أنفاقهم»، وعندها، فقط، يمكن «قطع رقابهم». وهنا قد لا تكون «النصائح» التي قدمها عباس مهمة من حيث الشكل، لكن المهم فيها، من حيث المضمون، هو أنها تذهب بمصر نحو تراصفات تضعها في جبهة واحدة كحليف في مشاريع أقل ما يقال فيها إنها تهدد الأمن القومي المصري نفسه، الذي تقول تجارب التاريخ إنه يبدأ عند بلاد الشام مروراً بجنوبها الفلسطيني، كان ذلك مفهوماً للسلطان قطز الذي أصر على مطاردة المغول حتى آخر بلاد الشام بعد هزيمته لهم في مصر عام 1259م.

ما تشي به مكاشفات بوب وورد المصرية هو أن قاهرة السيسي تستجدي السلام الإسرائيلي بأي ثمن، حتى ولو أدى الأمر لقبول دخول المنطقة «العصر الإسرائيلي»، وذاك فعل لوحده قد يشكل مدخلاً للحرب، ألم يكن استجداء نيفل تشمبرلين، رئيس الوزراء البريطاني 1939، لسلام هتلر هو المدخل الأكبر لنشوب حرب كادت أن تزيل بريطانيا تماماً لولا أن طموح الزعيم النازي كان يتخطى هذا الهدف ليصل إلى كل «أخواتها» الأوروبيات، اللواتي كانت أراضيهن مسرحاً لأهم التحولات التي يشهدها العالم منذ ستة قرون على الأقل؟

* كاتب سوري

دكاكين السياسة جلبت على لبنان هذا الويل

بدر الحاج *

مجدداً، يثبت أن نظام المحاصصة الطائفية في لبنان الذي أسسه الفرنسيون واستمر برعاية قوى غربية وعربية، قد احتضر منذ زمن ولم يتبرع أحد حتى اليوم للقيام بواجب دفنه. الحرب الحالية مع العدو الصهيوني، و«استقالة» الحكم عن مواجهة من يدمرون لبنان، أكدت مرة أخرى أنه لا توجد قوة على وجه الأرض تستطيع إحياء هذا النظام الرميم. حروب الطوائف على المناصب في لبنان متواصلة، ولا تبدو في الأفق نهاية لها حتى الآن، رغم حرب التدمير الحالية التي تستنزف اللبنانيين وتفقرهم وتهجّر من بقي منهم إلى الأبد. «مجموع أشخاص يساوي قضايا شخصية»، هكذا وصف أنطون سعاده حال الأمة وتبعثرها وفردية زعاماتها وما نتج من ذلك من الهزائم المتواصلة. تكالبٌ على المناصب لا مثيل له، حتى أن أولى بديهيات الوعي القومي تنعدم في الأوساط والشلل المذهبية التي تبرر للعدو جرائمه بقتل اللبنانيين. خلال القرن التاسع عشر، كان كل قنصل من القناصل يدّعي «حماية» طائفة ما. ولقد لخّص سعيد تقي الدين ذلك الوضع بسخرية متحدثاً عن نفسه وهو فتى عندما ألقى كلمة في حفل كان يحضره القنصل البريطاني، حيث قال: «أفتخر وأنا أتحدث أمامكم الآن كوني درزياً بريطانياً». كلام سعيد يلخص كل تاريخ الخزي والاستكانة والدونية أمام الرجل الأبيض.

على ضوء الحرب الحالية، يمكن لأي مواطن أن يلاحظ فضيحة هذا النظام الأسود. الأرض مهددة، والدمار ينتشر، والبلد مشرع الأبواب، كل فرد أو مؤسسة وطائفة ودكان سياسي له طريقه الخاص إلى سفارة اجنبية يتلقى منها التمويل والأوامر والتوجيهات. وكل طامع في منصب يزايد على الآخر في تنفيذ رغبات الأجنبي لاعتقاده أن ذلك يؤمن له ما يطمح إليه. معظمهم لا يعتبر أن الدمار الحاصل هو دمار للبنان، بل هم على استعداد لإحراق وتدمير كل شيء للوصول إلى منصب. على أرض الواقع الحالي، بقدر ما تشتم وتدين إيران وسوريا والمقاومة، بقدر ما تكون محظياً عند الحاكم الفعلي في عوكر وأتباعه من العرب و«الناتو»، وتتلقى التمويل وتفتح أمامك شاشات الإعلام المرئي والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي.

كل مَنْ يتفاجأ بموقف دكاكين السياسة في لبنان من هذه الحرب، وتضامنهم العلني مع الإجرام الصهيوني، يكون غير مدرك دقة عبارة أنطون سعاده «إن مصيبتنا بيهودنا الداخليين أعظم من بلائنا باليهود الأجانب». فـ«يهود الداخل» هم أحقر وأسفل من العدو الذي يقاتلنا في الجنوب وفي فلسطين. للأسف الذاكرة تخون كثيرين. اجتياح عام 1982 واحتلال بيروت وتنصيب حكم يأتمر بتوجيهات مناحيم بيغن... ليس ببعيد. التجربة أثبتت أن العقل الطائفي العنصري المريض يرفض رفضاً تاماً بناء بلد إلا على أساس عقله السرطاني. لذلك فإن عبارة مثل «لا يشبهوننا» طبيعية بالنسبة إليهم، وهي من إفرازات القرون الوسطى وهلوساتها التي لا تزال تعشعش في عقولهم.

آثار صور وبعلبك تُقصف، المباني تُهدم، القرى الجنوبية تفجّر والعمل مستمر لإزالتها نهائياً. طائراتهم تقصف ليلاً ونهاراً السيارات ومواقع الجيش وقوات الأمم المتحدة والصحافيين ومراكز الإسعاف. يعبرون البحر بأمان، يعتقلون مواطناً في البترون ويعودون بسلام... والمسؤولون في لبنان نيام، ونجيب ميقاتي يقرّع الإيرانيين كي ينال حظوة عند من يقتل اللبنانيين ويشارك الصهاينة في إجرامهم. ويكتمل المشهد بوصول هوكشتين، فيستنفر تجار السياسة. هبط «الوسيط»، ابتسم، صافح بحرارة، ووعد بعدم قصف بيروت، كما ادعى ميقاتي. لكن ما أن يغادر الضابط الصهيوني المشارك في سفك دمائنا حتى يبدأ القصف، وتبدأ تحليلات الخبراء المدفوعة الثمن والهادفة إلى غسل عقول اللبنانيين وإيهامهم بأن الحل الأميركي قادم، وأن الحرب تسببت فيها إيران، ثم يهبط مسؤول فرنسي أو أوروبي وتتكرر المهزلة.

أمام هذا المشهد المأساوي، يبقى كل لبنان تحت رحمة القتلة الصهاينة. إذا قرر العدو قتل أي شخص فستكون له الحرية الكاملة في ذلك، ولا رادع إطلاقاً. الإشعاع البطولي الأسطوري الوحيد في هذا الظلام الدموي الدامس يطل علينا من الجنوب. هناك في الأرض المغروسة بالرجال الذين هزموا الصهاينة عام 2000 وعام 2006، يتكرر المشهد في مواجهة لم تشهد بلادنا مثيلاً لها من قبل. إن أكتافهم بحق هي أكتاف جبابرة. لم يكتفوا بمنع العدو من التقدم بعمق إلى أرض لبنان، بل هجّروا معظم المستوطنات الشمالية، ووصلت صواريخهم إلى تل أبيب. هؤلاء الأبطال لا علاقة لهم البتة بتجار السياسة والدم واللصوص في بيروت. هم من عالم آخر، يلصقون بهم التهم ليلاً ونهاراً وتصدح أصوات المرتزقة في تسفيه ما يقومون به، لكنهم لا يكترثون. يواصلون السير على درب الشهادة أو النصر.

هذه المرة يجب ألّا تتكرر جريمة 1982. فحتماً من فوهات بنادقهم ومن صواريخهم ومسيّراتهم سوف يُبنى لبنان الجديد. إن الطريق شاق وطويل، وفيه تبذل التضحيات الجسام، لكن كل ذلك يهون. لقد مرت على هذه البلاد غزوات كثيرة، بعضها استمر قروناً. الغزاة شيدوا القلاع والقصور، معتقدين بأن الأمور أصبحت تحت طوع بنانهم، لكنهم جميعاً رحلوا مخلفين آثارهم البائدة.

كُتب علينا في هذه البقعة الجغرافية الإستراتيجية بأن نكون دائماً ضحايا الغزوات والمجازر. وفي عودة سريعة إلى أحداث حملات الفرنجة (الصليبيين)، يتبيّن لنا أن معظم المواقع التي احتلوها، سقطت بسبب خيانة أمراء ووجهاء كانوا ينافسون بعضهم بعضاً، وهذا ما حدث أيضاً في عصر ملوك الطوائف في الأندلس، وهذا ما يحاولون تحقيقه اليوم في فلسطين ولبنان. الهجمة الجديدة لا تفتقر إطلاقاً إلى عملاء، هناك أنظمة عربية عدة تشارك عملياً في هذه الحرب إلى جانب الصهاينة، بينما يتبرع بعض اللبنانيين للعمالة. رغم كل ذلك، ورغم أن كل قوى الغرب تمد العدو بأحدث أنواع الأسلحة وكل أنواع الدعم، إلا أنهم عجزوا منذ عام ونيف في فلسطين، ويعجزون في لبنان عن تحقيق نصر يؤدي بهم إلى «شرق أوسط جديد» كما يحلمون. في لبنان، بين ليلة وضحاها، وبعد استشهاد قادة للمقاومة، سارع أيتام شارون وأزلام نتنياهو في إعلان «نصرهم» الإسرائيلي كما حدث تماماً عام 1982. عودوا إلى صحافة تلك المدة، حين سارع جميع تجار السياسة والقتلة والمرابين والعملاء الصغار إلى الترحيب بالمحتل. ولم تطل السكرة والنشوة إذ انطلق المقاومون وطهروا أرض لبنان. وللأسف لم يُحاسب أحدٌ من الخونة الذين يطلّون برؤوسهم مجدداً اليوم.

الفرديّة الهدامة القاتلة والطائفية تحكمت في مصير لبنان وسخّرت كل شيء لأغراضها الشخصية وأوصلتنا إلى قمة الخراب والذل والتسول. اللبنانيون يحصدون نتائج عدم بناء قوة رادعة في مواجهة العدو لأن السلطة تاريخياً، باستثناء مرحلة الرئيس لحود، لا تعتبر إسرائيل عدواً، ولأن الأميركي يمنع بناء أي قوة ردع. لكن عندما بنى اللبنانيون بتضحياتهم وشهدائهم قوة ردع، رغماً عن إرادة السلطة، تنافس زعماء الطوائف في التآمر عليها. لم ينجحوا في السابق، وها هم يكررون اليوم الجريمة مرة أخرى... وسيفشلون مجدداً، مع فارق أكيد يعبّر عنه المثل الشعبي: «ليس في كل مرة تسلم الجرة».

* كاتب لبناني

كاريكاتير نهاد علم الدين



على طريق القدس

تصوير فضائي للقرى لإشباع الفضول والحنين

مَن يَحمي جنوب لبنان من الاستباحة الرقميّة؟

يحاول بعض المغتربين أو النازحين اللبنانيين الاطمئنان على بيوتهم في قرى وبلدات الجنوب عبر خدمات التصوير بالأقمار الاصطناعية المتاحة اليوم. إلا أنّ هذا الأمر ينطوي على مخاطر كثيرة تصل إلى تعريض الأمن القومي للخطر

حوراء حوماني

كثر من أهالي القرى في الجنوب اللبناني خاصة الحدودية منها يغلبهم حنينهم لتراب تلك البلدات وبيوتها إذ لا قدرة لمعرفة أحوالها. وإلى جانب أحزانهم على الراحلين فيها شهداء، يتساءل بعضهم يومياً أي من منازل القلوب عمد العدو الإسرائيلي إلى هدمها وأيها نجا من الوحشية حتى الآن ولا يزال يقف شامخاً. وقد دفعهم الفضول إلى البحث عن طرق للوصول إلى مشاهد أو صور جديدة لتلك الحارات التي احتضنت طفولتهم وذكريات شبابهم. وهنا، حضر التصوير بالأقمار الاصطناعية ليشبع هذا الفضول، فالخدمات المتاحة عند الطلب ليست جديدة، وكانت تستخدم لأهداف عسكرية وهندسية ومدنية وحتى صحافية. واليوم تعود إلى الواجهة مع بحث بعض الأفراد عن طريقة لمعرفة حال قراهم التي نزحوا عنها قسراً مع بدء عدوان العدو الإسرائيلي واشتداده أو الذين يحنون إليها في غربتهم خارج لبنان.

يقدّم عدد من الشركات العالمية العاملة في هذا الإطار تقارير مصوّرة وفقاً للطلب في مقابل مبالغ مالية، مثل شركة OnGeo Intelligence التي لجأ إليها بعض اللبنانيين المغتربين لرؤية أحوال قراهم الجنوبية ولو افتراضياً ومن بعد. إذ يقوم المستخدم بتعبئة طلب عبر الموقع الإلكتروني للشركة يحدد فيه المكان الجغرافي والمدة الزمنية التي يرغب في رصدها على ألا تتجاوز الأشهر الستّة الأخيرة، وكذلك آلية الدفع في مقابل هذه الخدمة. يتضمّن التقرير المرسل خريطة عامة للقرية التي طلبها المستخدم، مرفقاً بتحديد للمدة الزمنية التي يغطيها وتوقيت التقاط الصورة، وللجغرافيا التي تُرصد تغيراتها وتُوثق تفاصيلها صورياً من بيوت وطرقات ومساحات خضراء. تتمتع هذه الخرائط بجودة عالية تمكّن المستخدم من التحرك فيها لتحديد وضع المنازل ومحيطها، على أنّ كلفة الخدمة تتفاوت بحسب الجودة المحدّدة مسبقاً، فكلما كانت الخريطة عالية الدقة، كان سعرها أعلى.

كانت هذه الشركات تُقدم عادةً خدماتها في التصوير الفضائي لأهداف متعددة، حكومية كانت أم تجارية وغير حكومية مثل: مراقبة الموارد العالمية، تحديد ميزات الأرض، رصد التغيرات البيئية والكوارث الطبيعية، تحديد المناطق الحرجية وتغيرات التضاريس مع مرور الوقت، التخطيط العمراني، رسم الخرائط، تحديد خطوط الطرق وحواف المباني، وظروف البنية التحتية بشكل أعلى مستوى من الوضوح البصري. هذه الخدمات تنتج تجربة بصرية محسّنة عبر رؤية الميزات الأصغر التي يمكن جمعها من صور القمر الاصطناعي، ما يسمح للحكومات والمؤسسات والعملاء التجاريين بالتحقق من هذه الميزات من دون إرسال فرق استكشافية إلى الميدان أو زيادة كلفة استخدام الطائرات من دون طيّار لتحقيق الأهداف نفسها.

ولأن الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية تعدّ وسيلة فعّالة عندما يتعلق الأمر بالاستكشاف والتحليل، اتجه بعض الصحافيين الاستقصائيين إلى استخدامها عند تغطية موضوعات مثل: الصراعات، التغيّر المناخي، اللاجئين، حرائق الغابات، أنشطة التعدين غير المشروعة، انسكابات النفط، إزالة الغابات، العبودية... وغيرها لتحقيق إفادة أكبر من هذه الصور الملتقطة من الفضاء.

> **الدفاع الرقمي حقّ مشروع، ويجب اعتباره أمناً قومياً بامتياز**
> (ربيع بعلبكي)

وقد حدّدت «الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية» عشر جهات يمكن للصحافيين أن يلجأوا إليها من أجل الحصول على دعم مجاني متطور للحصول على صور مُلتقَطة بالأقمار الاصطناعية لتحقيقات استقصائية ودراسات مقارنة وتتبّع، من بينها Sky Truth، The Truth Genome، و Planet الأميركية التي تجمع صوراً يومية لمساحات اليابسة حول العالم بأسره.

وإذا كانت غالبية المستخدمين للإنترنت تجد في خدمات مشهورة ومجانية مثل Google Earth و Google Street وغيرهما مصدراً للحصول على صور مُلتقطة بالأقمار الاصطناعية بسبب سهولة استخدامها، وقدرتها على تقديم خدمة الرسم على الخرائط والصور الثلاثية الأبعاد، إلا أنّها لا توفر ذلك بجودة عالية.

لكن ما هي مخاطر هذه التقنيات على الأمن الوطني والعالمي؟

هذه الخدمات التي يتم تقديمها تحت عناوين تجارية وهندسية ومدنية وصحافية وبيئية وغيرها، تحمل في طياتها مخاطر تتعلق بالخصوصية والأمن، خصوصاً في بقع الصراعات حول الكوكب، وعندما تكون هذه الخدمات متاحة لبعض الدول دون غيرها. يمكن لصور الأقمار الصناعية التجارية والاستطلاعية السرية كشف النقاب عن وقائع أو أنشطة سرية ترغب الدول في إخفائها. ومن المثير للاستغراب أنّ الأمثلة على هذه الخروقات تأتي من الدول التي تعدّها الولايات المتحدة عدواً لها، مثل «توثيق ترسانة كوريا الشمالية النووية و كشف انتهاكات حقوق الإنسان في الصين كاحتجاز سكان الإيغور في معسكرات الاعتقال هناك، والتحقق من المناورات العسكرية الروسية واستهداف المدنيين في أوكرانيا».

وسبق أن أثيرت هذه المخاوف من احتمال استخدام قدرات هذه الأقمار الاصطناعية لأغراض تجسسية مثل شركة Albedo Space الأميركية التي تخطط لإطلاق أقمار اصطناعية في أوائل عام 2025 تحلّق في مدار منخفض من سطح الأرض، لتقديم خدمات التصوير الفضائي بدقة تصل إلى عشرة سنتمترات، أي بدقة تُظهر وجوه البشر. وتعد هذه الشركة عملاءها بتقديم البث المباشر في حال أرادوا ذلك أو إرسال ما تصوّره خلال ساعة من الطلب. وبذلك، تعمد إلى توفير مستوى جديد من قدرات مراقبة الأرض على خطورتها.

وفي ظل كل هذه التطوّرات الخارقة للأمن عالمياً، يحذّر الخبير في الحوكمة الرقمية ربيع بعلبكي من «خطورة هذه التكنولوجيا من دون ضوابط في بلد كلبنان»، متسائلاً: «هل يسمح الكيان المؤقت للعدو الإسرائيلي بهذه الخدمات فوق أرضه؟» قبل أن يجيب بحزم: «طبعاً لا!». ويوضح أن الدور الحقيقي للأقمار الاصطناعية تقديم خدمات عسكرية قبل أي شيء، مشيراً إلى أنّ تقنيات المسح داخل الأرض ودمجها بالتصوير الفضائي، يُشكّلان الخطر الأكبر على أمن الدول، إلى جانب كشف تحركات وتتبع علامات وبصمات القدم واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل المكان من جميع الأبعاد المتاحة.

ويضيف بعلبكي أنّ هناك بالفعل قوانين وأنظمة تحكم استخدام تقنيات التصوير الفضائي، لكنها قد تحتاج إلى تحديث بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة. فالقوانين الدولية على مستوى معاهدات الأمم المتحدة، تنظّم استخدام الفضاء الخارجي، لكنها قد لا تغطي بشكل كافٍ التطورات المتسارعة في تقنيات التصوير العالي الدقة، بالإضافة إلى القوانين الوطنية على مستوى الدول التي تفرض قيوداً على بيع صور الأقمار الصناعية عالية الدقة وتوزيعها لأسباب أمنية. كما أنّ شركات الأقمار الصناعية التجارية تخضع لتراخيص وقيود تشغيلية تحدّد ما يمكنها تصويره ونشره، مع الحاجة إلى اتفاقيات دولية لتنظيم استخدام هذه التقنيات المتقدمة في المجال العسكري. لكن بعلبكي يرى أنّ معظم الدول المهيمنة تتجسّس عسكرياً على دول أخرى من دون أي احترام للقوانين مثل قانون GDPR الأوروبي الذي تطرق إلى تصنيف البيانات الحساسة ومنطلقات جواز الاستخدام. وإلى جانب تحديث الأطر القانونية حول العالم، يجد بعلبكي أن التحديات المستقبلية في هذا الملف تشمل عناوين توازن الأمن والشفافية، التحكّم ومنع انتشار التقنيات، ومدى التعاون الدولي لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات.

أما لبنانياً، فيؤكد بعلبكي على وجوب العمل على ملف الأمن الرقمي بكل أشكاله وبمستويات متعددة دفاعية وقانونية وتقنية وتوعوية، مقترحاً إقامة خدمة العلم الرقمية التي تحث على المسؤولية الدفاعية الرقمية لدى المواطنين، بهدف تقليص الجرائم الرقمية والالتزام باستخدامات الذكاء الاصطناعي المسؤول. ويعتبر بعلبكي أن الدفاع الرقمي حقّ مشروع وعليه يجب اعتباره أمناً قومياً بامتياز، مؤكداً أهمية البدء بالابتكار الأمني والعسكري «على صعيد المقاومة والدفاع وطنياً وعدم استيراد أي أجهزة أو تطبيقات يمكن تصنيعها محلياً».





ترامب الشعبويّ يختار إدارته:

بيت هغسيث ذو الأوشام نموذجاً

ساري موسى

فاز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية إذاً. إنّها الديموقراطية! الشعب الأميركي اختار الرجل الأبيض الأشقر الصَّلِف النحاسيَّ الوجه رئيساً له، وهذا ليس اختياراً اعتباطيّاً، بل جاء بعد تجربةٍ سابقة. يمكن أن نقول عن هذا الاختيار إنّه «أميركيٌّ» جداً، لواحدٍ من روّاد الحلم الأميركي. ملياردير يعجز هو نفسه عن إحصاء أملاكه، يستطيع شراء كلّ شيءٍ تقريباً، بما في ذلك سكوت القضاء والإعلام عن فضائحه القانونية والأخلاقية، كأخذه وثائق رسمية إلى بيته بعد انتهاء ولايته الأولى كأنّها أوراقٌ خاصّة، وتهديده باندلاع حرب أهليّة في حال خسارته للانتخابات، وقد سبق أن أجرى أنصاره بروفة عنها قبل أربع سنوات. كما أنّه بطلٌ حقيقيّ، أي بطلٌ أميركيّ، بطل سينمائيّ، انتصر على الموت الذي لم يمسّه سوى بجرحٍ في أذنه، وتابع «القتال»، كما طلب من مناصريه وهو ينزل عن المنصّة مجروحاً ونازفاً.

اختيارات ترامب لأركان حكمه «أميركيّة» بدورها، بل يمكن أن نعتبرها خيارات «ترامبيّة»، لا يمكن لغيره أن يتّخذها: إيلون ماسك المابعد تكنولوجي لمعالجة البيروقراطية وزيادة الكفاءة الحكومية. وزير صحة معارض للقاحات، ومن ضمنها اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، التي استمات ترامب نفسه لشرائها من ألمانيا بمبلغ ضخم (لقاح «فايزر»). معارضٌ لحلّ الدولتين سفيراً لدى كيان الاحتلال. مقاولٌ مبعوثاً إلى الشرق الأوسط، في زمن التدمير والهدم الممنهجين، تمهيداً لإعادة إعماره وفقاً للمخططات الأميركية الإسرائيلية. وأخيراً وليس آخرَ، ضابطٌ سابقٌ شارك في غزو العراق، ومقدّم برامج حالي في قناة «فوكس نيوز»، وزيراً للدفاع!

يبدو بيت هغسيث في الصور والفيديوهات التي انتشرت له بعد ترشيح الرئيس المنتخب له، رجلاً وسيماً، يصلح لأن يكون عارض أزياءٍ أو ممثلاً هوليودياً، أو يمكن له أن يستمرَّ في مهنته كمقدِّم برامج ويحقق أرقام متابعة جيدة، خصوصاً أنَّ هذه المهنة، في الولايات المتحدة تحديداً، فيها شيءٌ غيرُ قليلٍ من الاستعراض والتمثيل. لكن لن ندع الشكل أو المظاهر تقف في طريق تقييمنا للرجل، وإن كانت النماذج التي دخلت عالم السياسة قادمةً من مهنة الإعلام سيئة بما فيه الكفاية، في مختلف أنحاء العالم. عمليّاً، لا يمكن اعتبار الضابط السابق، الصغير السنِّ (44 عاماً) والمتدنّي الرتبة، ذا خبرةٍ عسكرية. بالتأكيد هناك المئات ممّن لا يزالون على رأس أعمالهم الحربيَّة يستحقون المنصب أكثر منه.

ما ركّز عليه الإعلام العربي في شخصيَّة هغسيث هي الأوشام التي تغطّي جسده، وتحديداً وشم السيف ودلالاته المرتبطة بآيةٍ إنجيليَّة. ليست هذه الأوشام تفصيلاً بالطبع، خصوصاً أنَّها من الكثرة إذ تُحِيل ذاكرتنا إلى عُتاة المجرمين، الذين نشاهدهم في الأفلام والوثائقيَّات. فتلك النقوش الدائمة على جلد الإنسان، تعكس قناعاته العميقة والثابتة، بالطريقة نفسها التي تعكس بها اختيارات ترامب لعهده الثاني قناعاته، التي يجب علينا أن ننتظر بضعة أشهر لنرى إن كان سيغيِّر وجوهها كما فعل بعدد كبير من شخصيات طاقم عهده الأوَّل؛ فحتى الوشوم أصبحت قابلةً للمحو، لكنَّ ذلك لا يتمُّ إلا بوشمٍ وشمٍ آخر فوقها، له لون الجلد ذاته.

على جسد هَغسيث، الذي يظهر نصفه العلويُّ عارياً في بعض الصور ومقاطع الفيديو، نرى التالي: صلبان على الصدر، كتاباتٌ عبريَّة ولاتينيَّة ذات دلالات دينيَّة وحربيَّة، علمٌ أميركيّ، بندقيَّةٌ حربيَّة، وسيفٌ أحمر مُسلَطٌ إلى الأعلى، تمَّ إرجاعه إلى الآية الـ34 من الإصحاح العاشر من إنجيل «متى»، التي تقول: «لا تظنُّوا أنِّي جئتُ لألقي سلاماً على الأرض. ما جئتُ لألقي سلاماً بل سيفاً».

دلاليَّاً، يمكن اعتبار الأوشام رسالةً إلى الخارج تنقل ما يعتمل في الداخل. من وجهة نظر بسيطة، تبدو هذه الرسوم إشارةً إلى قوةٍ ما، أو حاجةٍ إلى إبراز قوةٍ ما، أو رغبةً في ذلك. لكنَّها في الواقع قد تكون دليلاً على الضعف، ضعف الإيمان بما يشمه المرء وحاجة إلى تذكير نفسه به، أو قصور الممارسة وحدها عن إظهار ذلك الإيمان.

> **ركّز الإعلام العربي على الأوشام التي تغطّي جسده، وتحديداً وشم السيف ودلالاته المرتبطة بآيةٍ إنجيليَّة**

تاريخياً، وفي الجانب العسكريِّ من التاريخ تحديداً، كان للوشوم دورٌ في الحروب، وسبق أن أوصلت رسائل فجَّرت حروباً وثورات. نذكر كمثالٍ على ذلك القصة التي أوردتها الباحثة الإسبانية إيريني بايخو، المتخصِّصة في التاريخ القديم، في كتابها «اختراع الكتب» (دار الآداب - ترجمة مارك جمال)، إذ أراد قائد أثيني أن يحرِّض على تفجير ثورة في بلاد فارس. وكي لا تنكشف مؤامرته، فكَّر في إيجاد فكرة بارعة ينقل عبرها رسالته من دون أن تنكشف، إلى أن توصَّل إليها أخيراً: «حلق رأس عبده الأشدّ وفاءً، ثمَّ وشم رسالةً على فروة رأسه، وظلَّ ينتظر حتى ينمو شعره من جديد». بعدما وصل إلى وجهته، حُلِق شعر رأس العبد مرَّةً أخرى، وقُرِئت الرسالة وعُمِلَ بها.

أما في ما يختصُّ بالآية من إنجيل «متى»، فإنَّ كتاب «التفسير المسيحي القديم للكتاب المقدَّس» (ترجمة الأب ميشال نجم - منشورات جامعة البلمند) يطرح في تفسيرها السؤال التالي: «كيف يتطلَّب السلام سيفاً؟». ويستعين للإجابة عنه بمجموعة من التفسيرات، أوَّلها للقديس يوحنا الذهبي الفم، الذي يقول: «كيف أمرهم الرب بأن يلقوا السلام على كلِّ بيت يدخلونه؟ وكيف قالت الملائكة: المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام؟ وكيف أتى الأنبياء جميعاً ليبشروا؟ فهذا هو السلام حقاً: يقضي بعزل العليل وفرز المتمرِّد. فتتحد السماء بالأرض. يحفظ الطبيب السليم الصحيح من الجسد ببتر الجزء المصاب بالمرض العُضال». المسيحية الصهيونية التي يمثِّلها هغسيث وأمثاله، هي بالنسبة إلى المسيحية الحقَّة والمستقيمة، أي بالنسبة إلى المسيحية التي حافظت على أصالتها وتقاليدها في بلادنا حيث نشأت، ليست إلَّا اعتلالاً وسقماً، بل تمرُّداً وهرطقاتٍ لا تمتُّ إلى جوهر المسيحيَّة بصلة، إذ إنَّها تتبنَّى روح العهد القديم كما يتبنّاها اليهود، ولا تفسِّره على ضوء العهد الجديد. كأنَّ المسيح لم يأتِ، كأنَّ الذي تنتظره وتهيِّئ له هو «مسيَّا» اليهود! ثم إنَّ في الإشارة إلى الجسد في تفسير الذهبي الفم، دلالة على الداخل، أي على الجماعة نفسها، لا على الخارج الذي يعني الآخرين.

المقصود بالآية التي وشم هغسيث رسمها على جسده، وبالسيف العمودي الذي للفصل والقِسمة، لا الأفقي الذي للطعن والقتل، نقرأه في الآيتين التاليتين لها، فعادةً ما تُفسَّر الآيات الإنجيلية تفسيراً ناقصاً أو خطأً عندما تُقتطع من سياقها: «فإنِّي جئتُ لأفرِّق الإنسان ضدَّ أبيه، والابنة ضدَّ أمِّها، والكنَّة ضدَّ حماتها. وأعداءُ الإنسان أهل بيته». كما أنَّ عدداً من التفسيرات الآبائيَّة، تُشير إلى أنّ السيف في الكتاب المقدَّس يرمز إلى كلمة الله، ومن ذلك الآية الواردة في إنجيل لوقا (38:22)، التي نقرأ فيها محادثةً جرت عشيَّة الصلب: «فقالوا: يا ربُّ، هوذا هنا سيفان، فقال لهم: يكفي!». بالطبع لا يكفي السيفان لشيءٍ لو كان القصد منهما شنُّ حرب، لكن هناك إشكالٌ في الترجمة، فالمقصود بكلمة يسوع «كُفُّوا عن ذلك»، لأنَّ التلاميذ فهموا قصده بشكل خطأ، وظنُّوا أنَّه يقصد السيف الماديَّ الذي ضرب به بطرس أحد الذين قدموا لإلقاء القبض على يسوع، فأمره يسوع قائلاً: «اجعل سيفك في الغمد» (يوحنا 11:18). كما أنَّ هناك دلالة أخرى على الرمزيَّة الكتابيَّة للسيف، نقرأها في رؤيا يوحنا اللاهوتي (15:19)، التي تقول: «ومن فمه يخرج سيف ماضٍ لكي يضرب به الأمم».

الخطورة في تبنِّي المقولات الدينية المسيحية في المجال العام هو تفسيرها من وجهة نظر فئوية، توراتيَّة، تمثِّل «الشعب المختار»، الذي خرج منه المسيح متوجِّهاً إلى «جميع الأمم»، وموجِّهاً تلاميذه إلى ذلك وفقاً لروح «الإيمان العامل بالمحبَّة» (رسالة القديس بولس إلى أهل غلاطية 6:5)، حيث القريب هو من يعامل الآخرين برحمة (لوقا 37:10).

في النهاية، لا يسعنا إلَّا أن نضمَّ صوتنا إلى الصوت الصارخ للنبي داود، الذي قال في الآية 30 من مزموره الـ68: «شتِّت يا ربُّ الشعوب الذين يُسَرُّون بالقتال».

هوامش على دفتر «الطوفان»

«مليون طائرة ورقية»... تحمل قصائد أطفال غزّة

رضا صوايا

في واحدة من أبشع أنواع الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ، قد نتوقّع من الأطفال المحاصرين والجائعين، والمعرضين للقصف الوحشي اليومي، الكثير من البكاء، وربما مع قليل من الحظ، البقاء على قيد الحياة. وماذا عن اللحظات النادرة التي قد يأخذ فيها المجرم نفساً، ليس للراحة بالطبع، بل للتلذذ بمنح ضحاياه سلاماً عابراً قبل أن يسلبهم إيّاه من جديد؟ قد نتوقّع منهم اللعب، والعودة إلى براءتهم الفطرية التي تعاند الإجرام. لكن بما أنّ الأطفال فلسطينيون، فهم يكتبون الشِعر وينظمون القصائد.

الرجال والنساء والكهلة والأطفال، الجميع يموتون، هذا قدر الإنسان. لكن الشعراء خالدون. مشكلة الصهاينة مع الفلسطينيين أنهم يولدون شعراء، والشِعر ليس بالضرورة في النظم. الشِعر روح حيّة، مقاومة للواقع، خروج عن التقليد، رفض للخنوع، تحدٍ وتحرر. لو كان قتل الجسد مجدياً، لاندثرت القضيّة الفلسطينيّة. لكنّها الفكرة التي تؤرق الصهاينة، وهي تستمر في الانبعاث من جديد، إمّا على شكل حجر أو سلاح أو أبيات شِعر تخترق الحصار ويصل صداها إلى العالم أجمع.

«مليون طائرة ورقية»، كتاب بحجم الجيب، لكنّه ضخم بمحتواه، يتضمن مجموعة من القصائد والشهادات كتبها أطفال من غزّة تراوح أعمارهم بين الثلاثة والستة عشر. جُمعت نصوص الكتاب بين شهري تشرين الأول (أكتوبر) 2023 وآذار (مارس) 2024، وهو من إعداد مؤلفة كتب الأطفال اللبنانيّة ليلى بو كريم، والفنان عساف لوزون، المقيمَين حالياً في برلين.

في حوار مع بو كريم، تكشف لنا المؤلفة عن فكرة الكتاب التي ولدت «بعد قراءة شعرية شاركت فيها في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، إذ اخترت قراءة أربع قصائد كتبها أطفال فلسطينيون. كنت قد طبعت القصائد الفردية ووضعتها على مقاعد في القاعة. كان لوزون حاضراً وأخذ معه إلى المنزل قصيدة بعنوان «هل أنا حرّة إذا أصبحت واعترضت» للطفلة زينة أبو كويك، البالغة 13 عاماً. تواصل معي في اليوم التالي واقترح إعداد كتاب مصوّر لقصائد الأطفال الفلسطينيين للمساعدة في نشر رسالتهم، وجمع الأموال التي سيعود ريعها إلى غزة. قبلت فوراً وبدأنا العمل. على مدى الأشهر الخمسة التالية، بحثت في وسائل التواصل الاجتماعي عن شهادات شفوية من أطفال غزّة، نشرها مدنيون وصحافيون. قمت بترجمتها وتنظيمها وأرسلتها إلى لوزون الذي قام بدوره برسم الرسوم التوضيحية وتصميم الكتاب. قررنا أن نجعل الكتاب بحجم اليد، أو الجيب، أو كتاب صلاة، ليسهل على القارئ حمله معه، ومشاركته مع الآخرين. أردنا إيصال كلمات أطفال غزّة إلى عالم غير مبالٍ في الغالب، عالم اختار أن يتجاهل الرعب».



لمى أبو جاموس

عالم خاطبته في كانون الثاني (يناير) الماضي لمى أبو جاموس، ابنة التسعة أعوام، وأصغر صحافية في غزّة كما يصفها الكتاب، في «تغطية صحافيّة» لها، وهي تقول: «مرحباً جميعاً، كما ترون، أنا هنا في رفح، بالقرب من الحدود المصرية. هذه هي المحطّة الأخيرة التي سنذهب إليها. هؤلاء الناس ينامون في خيام ويشعرون بالبرد، وليس لديهم طعام أو ماء أو أي شيء على الإطلاق. الناس يعانون حقاً. طلبنا من العالم أن ينظر إلى ما يحدث. لكن العالم لم يستجب على الإطلاق. أتمنّى أن يوقف العالم هذه الحرب حتى نتمكن من العودة إلى ديارنا بسلام».

يحمل الكتاب عنوان «مليون طائرة ورقية»، الذي يرمز، وفقاً لبو كريم، إلى «الحرية، ولأنّ هناك حوالى مليون طفل في غزّة، كما إنّ الأطفال الفلسطينيين يحملون الرقم القياسي لأكبر عدد من الطائرات الورقية التي تم إطلاقها في وقت واحد». هذه الطائرات تحمل معها أحلام الأطفال، تحلّق بها بعيداً عن الحصار والسجن الكبير، إلى السماء التي لم يتبقَّ لهم سواها، علها تستجيب لهم. تستغيث نادين عبد اللطيف (12 عاماً) بربّها: «لقد انتهيت، لم يعد باستطاعتي فعل أي شيء بعد الآن. لا يوجد منزل، لا يوجد ماء، لا يوجد طعام، لا يوجد أي شيء. هل أصاب بالجنون؟ لا أعلم. ربما أصاب بالجنون؟ لا أعلم، لم أعد أعلم. من فضلك، يا إلهي، نحن نتوسل ونتوسل ونتوسل، أوقف هذا». نُشر الكتاب باللغة الإنكليزية في شهر أيّار (مايو) المنصرم، وترجم إلى الألمانية منذ حوالى الشهرين، «تلقينا عروضاً من متطوعين رائعين لترجمة الكتاب إلى اللغات العربية والإسبانية والإيطالية والفلمنكية وغيرها الكثير». وتكشف بو كريم أنّه «تم بيع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة من الكتاب حتّى الآن، ونحن في الطبعة الثالثة وسنواصل الطبع ما دام هنالك طلب. وبفضل كرم عدد من الأشخاص والدعم الرائع الذي أبدوه لهذا المشروع، تبرعنا بحوالى 14 ألف يورو لمنظمات وأفراد في غزّة وكذلك منظمات تساعد أطفال غزّة، منها: «صندوق غسان أبو ستة للأطفال»، وجمعيّة «إنقاذ الأطفال»، وجمعيّة «سولالا لإنقاذ الحيوانات»، وPalestine Humanitarian Response، و«مخيّم الجواد»».

تعب الأولاد من التشرد، ورغم وسع الخيال ولا محدودية التمنيات، لم يطمعوا. لم يرغبوا إلّا في ما هو لهم، كما هي حال أرضهم. تقول لينا الظاهر (7 أعوام): «لو كان في إمكاني العودة وأخذ شيء ما؟ لأخذت المنزل بأكمله وغادرت».

الاحتلال يبطش بالصحافيين



أدّى إجرام الاحتلال الصهيوني المستمر في قطاع غزّة أخيراً، إلى استشهاد الصحافيين الفلسطينيين الشابين عبد الرحيم الطهراوي ومحمود الخطيب، بعد استهدافهما من قبل طائرات الاحتلال الحربية أثناء مرورهما في شارع الثورة في حيّ الرمال، ما أدى إلى استشهادهما فوراً. وبهذا الاستهداف، يرتفع عدد الصحافيين الشهداء منذ بدء الإبادة الوحشية التي يشنّها الاحتلال على قطاع غزّة، إلى 192 شهيداً، إضافةً إلى إصابة 396 صحافياً آخرين، من بينهم الصحافي فادي الوحيدي الذي يعاني من شلل نصفي نتيجة إصابته برصاصة صهيونية في الرقبة، يوم التاسع من تشرين الأوّل (أكتوبر) المنصرم. ويتواجد الوحيدي حالياً في «مستشفى الحلو الدولي» في محافظة غزّة، المحاصرة من قبل الاحتلال منذ أكثر من عام. ونظراً إلى نفاد الإمكانات الصحيّة والأدوية والمستلزمات الطبيّة، تتدهور حالة الوحيدي يوماً بعد يوم. وتخشى عائلته من تدهور حالته إلى شلل كامل، مطالبةً بنقله إلى خارج قطاع غزّة لتلقي العلاج اللازم. ويحتاج الوحيدي إلى «عمليات جراحية عاجلة في النخاع الشوكي وفقرات الظهر لإنقاذ جزء من جسده» هذا ما تناشد به والدته التي تعاني هي أيضاً من مرض السرطان وهشاشة العظام، وتخوض حالياً إضراباً مفتوحاً عن الطعام والشراب، ممتنعةً عن تناول أدويتها، في محاولة للضغط على الاحتلال الغاشم، للسماح بنقل نجلها إلى خارج غزّة من أجل تلقي المعاملة الطبيّة المناسبة وإنقاذه من الشلل التام. وفي سياق الانتهاكات المستمرة ضد الصحافيين الفلسطينيين، ارتفع عدد الصحافيين المعتقلين من قبل الاحتلال الصهيوني منذ بدء العدوان على قطاع غزّة إلى 40 صحافياً، كان آخرهم الصحافي توفيق السيد سليم.

«عامل»: كل التقديمات لا تسدّ أكثر من 20% من حاجات النازحين



في مواجهة الأزمة الإنسانية التي يشهدها لبنان، ونزوح أكثر من نصف سكانه، عزّزت مؤسسة «عامل» استجابتها الميدانية مع 2300 عامل ومتطوّع و40 مركزاً و24 عيادة نقّالة، في 200 تجمع ومركز للإيواء، فيما تسعى إلى زيادة عدد العيادات قريباً إلى 40. وهي تؤمّن الرعاية الصحية لـ 2000 نازح يومياً عبر فرق تتولى الرعاية المنزلية، أو ضمن مراكز الإيواء والبلديات والتجمعات.

ويحسب بيان للمؤسسة أمس، قدّمت هذه العيادات خلال أقل من شهرين منذ تصاعد حدة الحرب في 23 أيلول الماضي، 29182 تدخلاً صحيّاً في 170 مركز إيواء وفي مناطق تجمع النازحين في الجنوب والبقاع وبيروت وجبل لبنان وجبيل. وتشمل برامج هذه العيادات الرعاية الصحية، الفحوصات الطبية، توفير الأدوية، الدعم النفسي، لقاحات الأطفال، والصحة الإنجابية، إضافة إلى جلسات توعية بمشاركة المجتمعات المستفيدة لضمان مواءمتها لاحتياجاتهم الفعلية.

كما تعمل فرق أخرى تحت مظلة برامج الحماية، تمكين المرأة، والدعم الإغاثي في مراكز الإيواء ومناطق تجمع النازحين، لتوفير استجابة شاملة ومتكاملة. وتخضع العيادات النقّالة لعمليات تقييم وتطوير مستمرة لضمان قيامها بدورها كجزء أساسي من سلسلة الرعاية الصحية الأولية.

ولفتت المؤسسة إلى أن «هذه الإنجازات على أهميتها، إضافة إلى ما تقوم به المؤسسات الإنسانية والوزارات المعنية، ولجنة الطوارئ، والمنظمات الدولية، تبقى متواضعة بالمقارنة مع الحاجات، إذ لا تسدّ أكثر من 20% من حاجات الناس، حسب تقديرات لجنة الطوارئ الحكومية، خصوصاً مع بدء فصل الشتاء، وبالتالي فإن الحاجة ملحّة إلى وقف سريع لإطلاق النار، وإلى دعم لبنان في المحنة التي يمر بها، من الدول الشقيقة والصديقة والمغتربين».

دي دجاي سنيك: ماكرون حاول اسكاتي

في مقابلة حديثة مع برنامج Twitch Nastalk على قناة Naskid Live، كشف مغنّي الراب الجزائري-الفرنسي «دي دجاي سنيك»، عن ضغوط تعرض لها من إدارة قصر «الإليزيه» الفرنسي، التي طلبت منه حذف منشور داعم لفلسطين عن حسابه على منصّة «إكس». وأوضح مغنّي الراب، أنّ مسؤولين من المقر الرسمي لرئيس الجمهورية الفرنسية تواصلوا مع فريق إدارته، مطالبين بإزالة تغريدة كتب فيها: «أوقفوا الإبادة الجماعيّة في غزّة». دي دجاي سنيك، المعروف بدعمه الصريح لفلسطين، أشار إلى أنّه رفض الاستجابة لطلب قصر الجمهوريّة الفرنسي، وأكّد تمسكه بموقفه: «في مرحلة ما، كإنسان لديه ضمير، يصبح التزام الصمت أمراً مستحيلاً، وأنا استخدم منصتي لإدانة العنف في غزّة». بعد أن لاقى تصريح المغنّي انتشاراً واسعاً على منصّات التواصل الاجتماعي، حاولت بعض وسائل الإعلام الفرنسيّة التواصل مع إدارة رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة، إيمانويل ماكرون، للحصول على تعليق رسمي بشأن ادعاء دي دجاي سنيك، إلا أنّ قصر الإليزيه التزم الصمت ورفض الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذه القضية.

على بالي



أسعد أبو خليل

سيأتي زمنٌ ليس ببعيد (بعد انتهاء هذه الحرب الإسرائيليّة الوحشيّة) كي تُكتَب مراجعةٌ نقديّة لتجربة المقاومة في لبنان، خصوصاً أنّنا دخلنا مع اغتيال الأمين العام وتفجيرات أجهزة الاتّصال وقَتْلِ قيادة «الرضوان» في مرحلة جديدة من تاريخ الحزب. ستكون مرحلة تقطع مع المرحلة السابقة. لكنْ كان خطأً كبيراً القبولُ بوساطة هوكشتين. دخل الحزب في تسويات لبنانيّة ضارّة كثيراً. رفع بعضنا الصوت ضدّ تهريب الفاخوري من لبنان، وانتقد نصرالله أصدقاءَ المقاومة من الذين انتقدوا تساهل الحزب. التسويات اللّبنانيّة (وانخراط الحزب فيها من دون أن يُتقنها كمنافسيه) كانت من الأخطاء. يقول صديق إنّ 7 أيّار لم يكن ردّاً مناسباً على حجم المؤامرة العملاقة ضدّ سلاح الإشارة في الحزب. الآن لا يمكن التشكيك في أهميّة سلاح الإشارة في الحزب، والهزّات التي أصابت الحزب في الأشهر الماضية انطلقت من مؤامرة 5 أيّار. وكلّما انخرط الحزب في التسويات الداخلية، خصوصاً في تشكيل الحكومات وليس فقط في التمثّل فيها، زاد اضطرار الحزب إلى التنازل واللّعب بالسياسة على الطريقة اللّبنانية. كان يجب أن يتمّ رفْض وساطة هوكشتين. الوساطة الأميركيّة بين لبنان والعدوّ لا يجب أن تكون مقبولة في أيّ زمان ومكان. لكنْ أنْ يقبل لبنان (كلّ لبنان) بوساطة رجل إسرائيلي-أميركي (أخوه ناشط في جمعية لإسعاف الجرحى من جيش الإبادة، وجُرح في حرب 2014 في غزة، وزوجة هوكشتين ناشطة إسرائيليّة) تفريط في السيادة. كلّ الأطراف السياسية مسؤولة عن القبول بوسيط إسرائيلي للحُكم النزيه بين لبنان وإسرائيل. الحزب في انخراطه في العمليّة السياسيّة أَولى مصلحة التسويات على مصلحة المقاومة (عن غير قصد). حتى بعد الكارثة الأخيرة، لا يزال هوكشتين وسيطاً مقبولاً بعدما استعان به العدوّ لتضليل الحزب حول الردّ على «مجدل شمس». أرسل الوسيط إلى الحكومة اللّبنانيّة مُطَمْئناً إلى أنّ الردّ لن يطال الضاحية. الوسيط لا يزال يجُول بين لبنان وإسرائيل، وزار مقهى «ستاربكس» في تحدٍّ واضح لحركة مقاطعة إسرائيل. الوسيط لا خلفيّة له في دراسات الشرق الأوسط، لكنّ صهيونيّته قرّبته من رئيس الإبادة في واشنطن.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت
رئيس التحرير ابراهيم الامين
مدير التحرير المسؤول وفيق قانصوه
مجلس التحرير أمل الاندري، محمد وهبة، وليد شرارة، دعاء سويدان، جمال غصن، حسين سمور
المدير الفني صلاح الموسى
المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
 /AlakhbarNews
 @AlakhbarNews
 /AlakhbarNews
الإعلانات: الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع: شركة الاوائل 03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com